وثيقة

مشروع
استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي
لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة

تمكين وتفعيل
مؤسسة الزواج والأسرة لتقوم بدور أكبر في:
الحفاظ والمشاركة والإنتاجية والرفاه والشراكة والتنمية المستدامة في العالم الإسلامي

اعداد

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا بالتعاون مع

منظمة التعاون الإسلامي

ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سسريك)

10 أوت 2019م

المحتويات

المختصر التنفيذي.....4

I-المقدمة.....7

ا. ملخص الأنشطة والمبادرات الكبرى على مستوى منظمة التعاون الإسلامي
ب.نظرة عامة على وثيقة الاستراتيجية
ت. المبادئ التوجيهية المتكاملة

II- استعراض قضايا وتحديات مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء.....13

1. التحديات الفكرية والمفاهيمية.....
2. التحديات الدينية والأخلاقية.....
3. التحديات الثقافية .....
4. التحديات الاقتصادية.....
5. التحديات الاجتماعية.....
6. تحديات التعليم والتربية.....
7. التحديات الصحية.....
8. التحديات القانونية.....
9. التحديات التي تواجه أسر المهاجرين واللاجئين.....

III-مجالات التعاون الإستراتجي بين الدول الأعضاء.....21

1. تحسين مؤسسة الزواج والأسرة ومعايير جودة الحياة
2. تعزيز الحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة وحماية منظومتها القيمية
3. توسيع مشاركة الأسر في جميع جوانب المجتمع
4. تعزيز إنتاجية مؤسسة الزواج والأسرة
5. تحسين رفاه مؤسسة الزواج والأسرة وازدهارها
6. تعزيز الشراكة والتعاون في تنفيذ سياسات الزواج والأسرة في الدول الأعضاء
7. تعزيز وإدارة مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء من خلال التشريعات والسياسات والقوانين المناسبة
8. تعزيز تنظيم مؤسسة الزواج والأسرة من خلال التنمية المستدامة
9. تقديم الدعم لعائلات المهاجرين واللاجئين والأسر المستحقة في دول الأقليات المسلمة
10. **تطوير وتنفيذ مبادرات نوعية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة**

IV-الخطوات المقبلة على طريق التنفيذ..... 36

الملحق رقم 1: استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي: ملخص الإطار والمبادئ التوجيهية..... 40

1. تعريف المصطلحات
2. تفعيل دور مؤسسة الزواج والأسرة
3. عرض مختصر للوضع الحالي
4. المبادئ والإرشادات
5. المرجعيات والمصادر
6. بيان التوجهات الاستراتيجية
7. مجالات النتائج الرئيسية
8. تصور الخريطة الاستراتيجية
9. مؤشرات أداء رئيسية مختارة

ملحق رقم 2: ملخص الأهداف والمبادرا ت الاستراتيجية..... 55

قائمة الاختصارات

OIC	منظمة التعاون الإسلامي
FaMI	مؤسسة الأسرة والزواج
FaMIES	استراتيجية تمكين مؤسسة الأسرة والزواج
FaRA	تفعيل دور الأسرة
CESS	نظام خدمة التمكين الشاملة
SESRIC	مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
ISESCO	المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة
IIUM	الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
WHO	منظمة الصحة العالمية
AFR	معدل الخصوبة لدى المراهقين
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MPI	الفقر متعدد الأبعاد
STI	الأمراض المنقولة جنسيا
NGOs	منظمات غير حكومية
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
TFR	معدل الخصوبة الكلي
SDG	أهداف التنمية المستدامة
FaCBP	برنامج بناء القدرات الأسرية
FWDI	مؤشر تنمية رفاه الأسرة

المختصر التنفيذي

هذه الوثيقة هي مسودة استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي. والوثيقة توفر إطارًا واستراتيجية ومبادئ توجيهية للدول الأعضاء لتوسيع جهودها وإنجازاتها في مجالات تطوير وتمكين مؤسسة الأسرة والزواج. وبعبارات محددة، توفر الوثيقة إطارًا استراتيجيًا لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال تعزيز أدوارها في: 1) التنمية المجتمعية، 2) الحفاظ على الثقافة الإسلامية وأسلوب الحياة الوسطي، 3) المشاركة في صنع القرار على جميع المستويات، 4) تعزيز إنتاجية الأسرة ورفاهها، 5) تعزيز تضامن الأسرة وتماسكها، 6) إشراك الأسر في تخطيط وتنفيذ السياسات وخطط العمل، 7) خلق التآزر والتنسيق بين جميع الشركاء والمؤسسات التي تدير شؤون مؤسسة الأسرة والزواج، 8) تعزيز الرفاهية وجودة حياة الأسرة في الدول الأعضاء، والأقليات المسلمة، ودعم الأسر في مناطق النزاع والحروب، والمهاجرة واللاجئة، وذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات.

من خلال هذه الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي، نطمح إلى: 1) توسيع أنشطة التمكين وتطوير مؤسسة الزواج والأسرة من أجل تأمين رفاه الأسرة وتحسين معايير الجودة للجميع، 2) تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد نهج تفعيل أدوار الأسرة، وتنفيذ السياسات والقوانين والخطط والبرامج ذات الصلة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، 3) تسريع برامج وأنشطة التطوير والتدريب الموجهة نحو تمكين أفراد الأسرة من والمشاركة الفعالة في برامج التنمية المستدامة، بما يتماشى مع القيم والمعايير الإسلامية، 4) تنسيق وتعزيز التشبيك والتحالفات والعلاقات والشراكات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة ببرامج وأنشطة تمكين مؤسسة الزواج والأسرة، 5) التعاون والتواصل مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين؛ بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهيئات الإقليمية والدولية للنهوض بقضية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي. وبالتالي، فإن هذه الاستراتيجية تعني المزيد من المشاركة والشراكة بين أصحاب المصالح والمتعاملين، والجهات الفاعلة المحلية والدولية ذات الصلة.

تقدم مسودة وثيقة الإستراتيجية أفكارًا مفادها أن التسريع بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة أمر حاسم للتنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. على هذا النحو، فإن نجاح استراتيجية تمكين الأسرة هو عامل رئيسي نحو تفعيل دور الأسرة في التنمية المجتمعية.

لقد أظهر مشروع وثيقة الإستراتيجية أن هناك تحديات مستمرة تواجه مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء. وتتراوح التحديات من المفاهيمية والفكرية والاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والقانونية إلى الأخلاقية والدينية. وقد لوحظ أن هذه التحديات تعيق العديد من الدول الأعضاء عن التقدم في قضية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من أجل التنمية المجتمعية الديناميكية. يُبرز مشروع وثيقة الاستراتيجية ستة مجالات وعمليات ذات أولوية حاسمة لتعزيز تمكين مؤسسة الزواج والأسرة هي: الحماية، والمشاركة، والإنتاجية، والرفاه، والشراكة، والتعاون، والتنمية الأسرية المستدامة. وعليه نحث الدول الأعضاء على وضع مؤشرات الأداء الرئيسية التي تعالج العمليات الست، وتضمن التحسينات

المستمرة وفقًا لسياق وظروف كل دولة فضلاً عن المعايير الدولية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة وتطويرها.

تروج مسودة وثيقة استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي، وتتبنى رؤية بناء مؤسسة زواج وأسرة فعالة قادرة على تنشئة جيل متوازن، وتؤدي أدوارًا فعالة في الحفاظ على المجتمع ومشاركته وإنتاجيته وازدهاره وتنميته المستدامة وفقًا للقيم والمعايير الإسلامية. وبناءا على هذه الرؤية، فإن المنظمة تلتزم برسالة تمكين وتعزيز مؤسسة الزواج والأسرة، مما يؤهلها للاضطلاع بأدوار أكبر في الحفاظ على المجتمعات المسلمة، ومشاركتها وإنتاجيتها ورخائها وشراكتها وتنميتها المستدامة. ولتحقيق ذلك، يصبح التزام وتدخل الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والصناعة، والجهات المانحة والممولين والهيئات المحلية والإقليمية والدولية أمراً بالغ الأهمية.

وتركز مسودة الإستراتيجية الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة على عشرة مجالات / أهداف إستراتيجية محددة وهي: 1) تحسين رفاهية مؤسسة الزواج والأسرة وتحسين معايير جودة الحياة، 2) تعزيز الحفاظ على نظام قيم مؤسسة الزواج والأسرة وحمايتها، 3) توسيع مشاركة الأسرة في جميع جوانب تنمية المجتمع، 4) تعزيز إنتاجية مؤسسة الزواج والأسرة، 5) تعزيز ازدهار مؤسسة الزواج والأسرة ورفاهها، 6) تعزيز الشراكة والتعاون في تنفيذ سياسات الزواج والأسرة في جميع الدول الأعضاء، 7) تعزيز حكامة وإدارة مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء من خلال التشريعات والسياسات والقوانين المناسبة والفعالة، 8) تعزيز وتشجيع تنظيم وتقوية الزواج والأسرة من خلال التنمية المستدامة، 9) تقديم الدعم للأقليات المسلمة، والأسر المهاجرة واللاجئين، و10) تنفيذ مبادرات نوعية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة.

كما تشدد مسودة وثيقة استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة على الحاجة الملحة للبناء على إنجازات، وتجارب الدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل المقترحة. وتشيد بالجهود الهامة التي بذلتها منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها للنهوض بقضية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي. كما تشيد بالالتزام والجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تمكين وتطويرالأسرة.

أخيرًا وليس آخرًا، يكمن نجاح هذه الاستراتيجية في تنفيذها الفعلي. على هذا النحو، يتم حث الجهات الفاعلة الرئيسية والشركاء وأصحاب المصلحة على اتخاذ التدابير اللازمة لوضع السياسات المناسبة، ومنظومة العمل المتكاملة، والبيئة المناسبة لتنفيذها. ومن ثم فعلينا الاستفادة من الشراكة القوية، والمسؤوليات المشتركة لضمان النجاح. وبالتالي، فإن تحسين الأداء والمراقبة والتقييم والاعلان عن النتائج والنجاحات والتحديات هي خطوة مهمة على طريق تطبيق الإستراتيجية. ويعد الترويج لإستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي من أجل تمكين مؤسسة الزواج والأسرة خطوة هامة أخرى نحو تحقيقها وتنفيذها.

وينبغي هنا أن أنوه بالدعم المادي والمعنوي القوي الذي قدمته الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها الأخرى من أجل إعداد وثيقة إستراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي، والمساهمات النوعية التي قدمها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية في سبيل تجويد هذا العمل. وكذلك الشكر موصول للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم على دعمها المستمر، وللفريق البحثي من الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

فلنجعل استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة استراتيجية مبنية على تحقيق النتائج والأثر القوي، وهذا سيحدث فرقا كبيرا، ويخلق بيئة مشجعة لإحداث التغيير الإيجابي المنشود في مؤسسة الزواج والأسرة والمجتمع.

رئيس فريق البحث
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

I. المقدمة

إن الوظيفة الإيجابية التي تقوم بها مؤسسة الأسرة، والرابطة الزوجية من أجل بقاء المجتمعات ورفاهها ليست جديدة، وقد أدرك الإسلام، وكذلك منظمة التعاون الإسلامي والعديد من المؤسسات الدولية منذ وقت طويل الدور البنّاء لمؤسسة الزواج والأسرة لأفرادها وللمجتمع البشري الأوسع. وبالنسبة للإسلام، فإن الأسرة مؤسسة مقدسة وذات مهمة رسالية، وتتألف من الرابطة الزوجية الشرعية بين الرجل والمرأة. وترى منظمة التعاون الإسلامي -تماشيا مع النهج الإسلامي- الأسرة بوصفها اللبنة الأساسية للحضارة الإنسانية التي توفر الأمان، والاستقرار، والاستمرارية. وفي نفس السياق تنص المادة 16 (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 23 (1) من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "الأسرة هي الوحدة الأساسية والطبيعية للمجتمع ولها الحق في الحماية من طرف المجتمع والدولة."

وتؤكد مؤسسات وهيئات حقوق الإنسان الأخرى الأهمية الحيوية للأسرة. فعلى سبيل المثال، تؤكد اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جميعها الدور البارز للأسر. وتبرز هذه الهيئات الدولية على وجه التحديد دور الأسرة في حماية حقوق الإنسان لأعضائها، وتزويدهم ببيئة مواتية للتمتع بهذه الحقوق.[1]

حتى مع إدراك أهمية الأسرة والرابطة الزوجية، تواجه هاتان المؤسستان تحديات كبيرة في جميع أنحاء العالم. وقد بدأت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكلية المقترنة بتكثيف التكنولوجيا والعولمة في التأثير بشكل كبير على هيكل ونمط وقيم مؤسسة الزواج والأسرة. وبالتالي، فإن إضعاف مؤسسة الزواج والأسرة له آثار ضارة واسعة النطاق على النمو الاقتصادي، والديموغرافيا، وصحة الأفراد والمجموعات، ومستقبل الأطفال والمجتمع ككل. وعلى سبيل المثال، تأثرت المجتمعات الغربية بشكل خاص بالتحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة، وذهب البعض إلى حد تسميتها "الأزمات الأسرية[2] (Baskerville 2009).

[1] لمزيد من التفاصيل، انظر اتفاقية حقوق الطفل، المادة. 18 (2))؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة. 23 (3): اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. 44 (1).

[2] باسكرفيل، س. (2009). الحرية والأسرة: أزمة الأسرة ومستقبل الحضارة الغربية. Humanitas ، 22 (1/2) ، 168.

إن الوضع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ليس خطيرا ودراماتيكيًا كما هو الحال في العديد من مناطق العالم. ومع ذلك، بدأت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكلية العالمية تؤثر على مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الإسلامية بشكل متسارع.

وتحدث تحولات كبيرة فيما يتعلق بقيم الأسرة وأنماط الزواج في الكثير من البلدان الإسلامية. ومع تزايد معدل التصنيع والتحضر والعولمة والتحصيل التعليمي، بدأت مؤسسة الزواج والأسرة تفقد دورها التقليدي، وقوتها واستدامتها بدرجات متفاوتة في الدول الأعضاء.

وفي الآونة الأخيرة، لاحظنا انخفاضا في معدلات الزواج، وارتفعت معدلات الطلاق في بعض الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، بدأت تتغير طبيعة الزواج. هذا بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. كما ولدت معدلات الطلاق المرتفعة تكوينات غير تقليدية مثل: الأسر ذات العائل الوحيد، في حين أن معدلات الزواج المنخفضة أدت إلى تشكل فئة لا تتزوج قط ؛ وهذا يختبر أيضًا هيكل الأسرة التقليدي. وإن العمر عند الزواج الأول مهم للزواج ورابطة الأسرة لأن الزواج في السن المتأخر يؤثر سلبا على معدلات الخصوبة. ولقد زاد معدل العمر عند الزواج الأول وأصبح ظاهرة عالمية، وبالتالي تزايد العمر عند الولادة الأولى. ولا تشكل الزيادة في العمر عند الزواج الأول مشكلة خطيرة في الدول الأعضاء حتى الآن، لأنه في عام 2016م كان 28 للذكور و23 للإناث. ومن المتوقع أن يزداد معدل النمو التصاعدي في نهاية المطاف جنبًا إلى جنب مع زيادة التحضر والتصنيع والتحصيل التعليمي. وعلى العكس من ذلك، فإن الزواج المبكر له آثار سلبية على الأسرة والرابطة الزوجية لأنه يهدد صحة النساء وأطفالهن. إن الفجوة العمرية بين الأزواج تسبب مشاكل مثل التماسك المحدود بين الأزواج، والحد من السعادة، وتخفيض رفاهية الأسر والزيجات في العديد من الدول الأعضاء.

إن قضايا أخرى مثل: زيادة معدلات الطلاق في بعض الدول الأعضاء، والمشاحنات الثقافية فيما يتعلق بدور وأهمية مؤسسة الأسرة، وانخفاض معدلات الخصوبة، واختلال وظائف الأسرة بسبب فقدان القيم العائلية إلى جانب عدد من الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تدعو مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء إلى إيلاء اهتمام خاص. كل هذه الاتجاهات لها نتائج سلبية بالنسبة للعديد من الدول، وتؤثر على مؤسسة الزواج والأسرة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وبالتالي، فإن هذه الإستراتيجية الأسرية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي ستكون بمثابة أساس لوضع سياسة تمكين وتعزيز ودعم دور الأسرة الإيجابي في المجتمع والاقتصاد والتنمية، وقد جاءت هذه الوثيق المهمة في وقتها المناسب.

وطورت العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سياساتها واستراتيجياتها الوطنية الخاصة بتطوير مؤسسة الزواج والأسرة وتمكينها. ومع ذلك، فإن وثيقة الإستراتيجية الحالية تهدف إلى توفير أهداف استراتيجية عملية ملموسة تستند إلى أهداف مشتركة ورؤية، وآمال لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي. والقسم التالي من هذه الوثيقة يوضح الخلفية والأهداف وهيكل وثيقة الاستراتيجية.

ا. موجز للأنشطة والمبادرات الرئيسية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي

اضطلعت منظمة التعاون الإسلامي وهيئاتها المختلفة بعدد من الأنشطة والمبادرات للتأكيد على أهمية وأهمية تعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. في فبراير 2017م، عُقد المؤتمر الوزاري الأول حول مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في جدة بالمملكة العربية السعودية. في أعقاب قرارات الاجتماع الوزاري الأول، عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) ورشة عمل في الرباط، المغرب يومي 29-30 مارس 2018م[3].

[3]ورشة عمل لإعداد مسودة استراتيجية منظمة المؤتمر الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة "، الإصدار 39 (2018)، مجلة منظمة المؤتمر الإسلامي، 50 ؛ "ورشة" عمل لاعداد مشروع "استراتيجية" منظمة التعاون الإسلامي "لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة"، الإصدار 39 (2018)، منظمة التعاون الإسلامي، 50.

خلال ورشة العمل، تمت مناقشة ورقة مرجعية لمشروع إستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي من أجل تمكين مؤسسة الزواج والأسرة، كان قد أعدها فريق بحث من الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
ولقد أتاحت هذه الورشة فرصة مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية لمؤسسة الزواج والأسرة، وكذلك وضع إطار عام مرجعي لصياغة الرؤية العامة، والخطوط العريضة والأهداف لوثيقة استراتيجية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي بشأن الأسرة والزواج.

تماشيا مع الأهمية المتزايدة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في منظمة التعاون الإسلامي، تم تنظيم ندوة حول التدابير والمؤشرات المحددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور الأسرة في الدول الأعضاء في 28 ديسمبر في جدة، المملكة العربية السعودية. حضر الندوة وفود من 27 دولة عضوا وخبراء من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) ، واللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (IPHRC) ، والإيسيسكو، وأكاديمية الفقه الإسلامي الدولي، ومركز البحوث في التاريخ والفنون والثقافة IRCICA)) ، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، ومنظمة الأسرة العربية. دلت المشاركة الواسعة للدول الأعضاء وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي على الإرادة الجماعية المشتركة، وعلى أهمية قضية الأسرة. كان الهدف من الندوة هو مناقشة السبل والوسائل التي يمكن بها اتخاذ تدابير محددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور الأسرة. وكان بمثابة منصة حيث ساهم المشاركون في إثراء النقاش حول العلاقة بين مؤسسة الأسرة وأهداف التنمية المستدامة، وتحديد التحديات التي تواجهها الأسرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
بعد مناقشة شاملة، طرحت ندوة الأسرة والأهداف الإنمائية المستدامة العديد من التوصيات الأساسية منها: 1) الحاجة إلى تطوير أنظمة خاصة للحماية الاجتماعية وبرامج تنمية المهارات وتعزيز القوى العاملة بطريقة تفيد الأسر، وخاصة تلك الموجودة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة ، 2) التأكيد على الحاجة إلى دعم الأسر في المناطق الريفية وخاصة تلك التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل للقضاء على فقر الأسرة الريفية و3) بذل جهود جادة للتصدي للتحديات الاجتماعية التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة والتعامل مع الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تفكك الأسر ومؤسسة الزواج.
وبصرف النظر عن المبادرات المذكورة أعلاه المتعلقة مباشرة بمؤسسة الزواج والأسرة، كانت هناك العديد من المنتديات وورش العمل والندوات واجتماعات الخبراء التي عالجت قضايا الزواج والأسرة. والتي منها ما يتعلق بالمرأة، والأطفال، والشباب، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة...
وأخيرًا، تلعب منظمة التعاون الإسلامي والهيئات التابعة لها، وخاصة مركز أنقرة (سسريك)، دورًا نشطًا في معالجة القضايا المتعلقة بمؤسسة الزواج والأسرة. أعد مركز أنقرة عددًا من التقارير التي تتعامل مباشرة مع رفاهية الأسرة والحفاظ على قيمها. يسلط تقرير مركز أنقرة لعام 2015 حول "حالة الجنسين ورفاهية الأسرة في الدول الأعضاء " الضوء على أهمية تماسك الأسر، والخطر الذي يشكله عدم المساواة بين الجنسين في الإضرار ببنية الأسرة في الدول الأعضاء. بعد ذلك، أعد مركز أنقرة تقريراً حول "حماية القيم الأسرية ومؤسسة الزواج في دول منظمة التعاون الإسلامي". تناولت هذه الوثيقة الإستراتيجية بالتفصيل الوظائف الأساسية لمؤسسة الزواج والأسرة في مجال الاقتصاد، والديموغرافيا، والاستقرار الاجتماعي والسياسي إلى جانب تحليل التحديات الحالية والمستقبلية لتنظيم الزواج والأسرة. ونظرا للتحديات والصعوبات التي تواجهها مؤسسة الزواج والأسرة، وبناءا على الإرادة الوافرة لدى الدول الأعضاء لمواجهة هذه التحديات والتهديدات، فإن هذه الوثيقة الإستراتيجية وضعت لتكون أساسا لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.

ب. نظرة عامة على وثيقة الاستراتيجية

بالنظر إلى الوضع الحالي، فإنه لا يوجد خطر كبير على مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء، ولكن التوقعات المستقبلية تؤشر إلى أن بعض التهديدات والتحديات السلبية سوف يكون لها أثر على هذه المؤسسة. وقد بدأت بعض المؤشرات تزيد من مخاوف التهديدات والمخاطر المقبلة على مؤسسة الزواج

والأسرة في الكثير من الدول الأعضاء. ومن ثم، فإن التحديات الحالية التي تواجه الدول الأعضاء في مؤسسة الزواج والأسرة تشير إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون، وتوفير استراتيجية شاملة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي.

ولمعالجة المشاكل التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة، وتجنيبها التوقعات السلبية المستقبلية، يتعين على الدول الأعضاء أن تعمل الآن لتمكين وتقوية مؤسسة الزواج والأسرة. الهدف من هذا التقرير الاستراتيجي هو توفير إرشادات واستراتيجيات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي من خلال وضع أهداف إستراتيجية عملية للدول الأعضاء لتمكين وتعزيز دور مؤسسة الأسرة والزواج في جميع جوانب المجتمع.

وتهدف وثيقة الاستراتيجية إلى تقديم تحليل شامل للوضع الحالي والتحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء. بعد ذلك، وضع الخطط اللازمة للتغلب على هذه القضايا، وتقترح الوثيقة خطة عمل إستراتيجية تستند إلى تمكين مؤسسة الزواج والأسرة. كما تهدف الخطة الإستراتيجية إلى توفير خارطة طريق لواضعي السياسات وقادة المجتمع والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لتبادل المعرفة والمعلومات والخبرات حول كيفية تمكين وتعزيز قيم الزواج والأسرة، في الدول الأعضاء.

ولكي يتم تحقيق الهدف المتمثل في تمكين وتعزيز مؤسسة الزواج والأسرة، حددت الوثيقة الاستراتيجية 10 مجالات، وأهداف إستراتيجية للتعاون و165 هدفًا ومبادرة استراتيجية، و32 مؤشر أداء رئيسي تم اقتراحها بعد دراسة الوضع، والاطلاع على السياسات الحالية والتحديات المستقبلية. وتتمثل مجالات أو الأهداف الإستراتيجية للتعاون في الآتي:

1. تحسين مؤسسة الزواج والأسرة والرفاه ومعايير جودة الحياة،
2. تعزيز الحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة وحماية منظومتها القيمية،
3. توسيع مشاركة الأسر في جميع جوانب المجتمع،
4. تعزيز إنتاجية مؤسسة الزواج والأسرة،
5. تحسين رفاه مؤسسة الزواج والأسرة وازدهارها،
6. تعزيز الشراكة والتعاون في تنفيذ سياسات الزواج والأسرة في الدول الأعضاء،
7. تعزيز وإدارة مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء من خلال التشريعات والسياسات والقوانين المناسبة،
8. تعزيز تنظيم مؤسسة الزواج والأسرة من خلال التنمية المستدامة،
9. تقديم الدعم لعائلات المهاجرين واللاجئين والأسر المستحقة في دول الأقليات المسلمة،
10. تطوير تنفيذ مبادرات نوعية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة.

وقد أعد فريق البحث من الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا مسودة لوثيقة استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وتم عرضها خلال اجتماع تنسيقي على مستوى الخبراء عُقد خصيصا لهذا الغرض بتاريخ 12-13 يونيو، 2019م، بكوالالمبور ماليزيا. وقد أدخل على المسودة الحالية للخطة الاستراتيجية مجموعة من المقترحات والتعديلات المقدمة من طرف الخبراء الذين حضروا الاجتماع. وسوف يتم تقديم مشروع استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة إلى اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية الذي سيعقد في أكتوبر 2019م. ومن المأمول أن يتم النظر في مشروع الاستراتيجية واعتماده. وتهيب الوثيقة بكل الدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتطبيق هذه الإستراتيجية والإستفادة منها في تمكين مؤسسة الأسرة الزواج لمواجهة التحديات والتهديدات.

وبشكل عام، تهدف هذه الوثيقة الإستراتيجية إلى تحفيز التعاون بين الدول الأعضاء من أجل مواجهة التهديدات والتحديات المشتركة فيما يتعلق بمؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي. وهناك حاجة إلى استراتيجية لمواجهة المشكلات المعقدة والمتعددة التي تضعف مؤسسة الزواج والأسرة، وتؤدي إلى زيادة التحديات أمام عدد من الدول الأعضاء. وتعتبر وثيقة الإستراتيجية بمثابة الإطار الإستراتيجي المتكامل لترشيد الجهو الرامية إلى تمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وحمايتها من التحديات والمخاطر

الكبيرة. وتعمل الإستراتيجية على تعميق بضرورة مواجهة التحديات والمشكلات من خلال توسيع التعاون بين الدول الأعضاء، وتنفيذ المبادرات المقترحة في هذه الوثيقة الاستراتيجية.

ت. مبادئ توجيهية متكاملة

قبل الشروع في تقديم استعراض للتحديات الرئيسية ومجالات التعاون، تؤكد هذه الوثيقة الاستراتيجية أن هناك عشر آليات شاملة ينبغي اعتبارها بوصفها مبادئ ترشيدية شاملة. وتعتبر المبادئ أدناه ضرورية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، ويجب اعتبارها موجها أساسيًا في وثيقة الاستراتيجية. كما ينبغي استخدام جميع التوصيات والمقترحات المحددة في هذه الوثيقة بهدف تعزيز واحد أو أكثر من المبادئ والمجالات التعاونية المبينة أدناه. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن كل مجال استراتيجي وكل الأهداف الإستراتيجية الموضحة في القسم الثالث من هذه الوثيقة تهدف إلى تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال ربطها بتعزيز واحد أو أكثر من هذه المبادئ المتكاملة:

1. تمكين الأسرة من خلال سياسات التوازن بين العمل والأسرة

سياسات التوازن بين العمل والأسرة هي عامل مهم في تمكين مؤسسات الزواج والأسرة. وعلى وجه الخصوص، في الوقت الحاضر حيث تشارك النساء بشكل متزايد في سوق العمل، أصبحت الموازنة بين الواجبات العائلية والعمل تشكل تحديا أكبر للعائلات. ومن ثم ينبغي اعتبار آليات تخفيف العبء على الأسر التي تكافح من أجل التوازن بين العمل والأسرة وسيلة لتعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة.

2. تمكين الأسرة من خلال القيم الدينية

مع انتشار العولمة وتكثيف المنصات التكنولوجية، تتناقص المعتقدات والقيم الدينية في أهميتها وأدوارها العملية. إن أنظمة القيم العالمية الجديدة والسلبية المتعلقة بالزواج والأسرة تتجذّر وتنتشر

في الدول الأعضاء بشكل واضح، لا سيما بين الشباب. ومن ثم ينبغي تعزيز القيم والمقاصد والمعتقدات الإسلامية، ونشرها في في أوساط فئات المجتمع. كما يجب إبراز أهمية مؤسسة الزواج والأسرة في النهج الإسلامي، وتوعية المجتمع بأكمله بهذا الخصوص.

3. تمكين الأسرة من خلال درء المخاطر

من الأهمية بمكان تبني مقاربة الوقاية من المخاطر في تصميم استراتيجيات تمكين مؤسسة الزواج الأسرة. لا بد من مراعاة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على الزواج والأسرة مثل: سوء المعاملة، والعنف، والصراع، والصحة وافقر وغيرها. من خلال تقليل المخاطر على مؤسسة الزواج والأسرة، ستزداد الرغبة والإرادة لتشكيل الأسر والروابط الزوجية والأسرية للأفراد.

4. تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال تنظيم الأسرة

يعد تنظيم الأسرة جانبًا مهمًا في تكوين أسر صحية واعية، وتؤثر كذلك على استمرارية الزواج وتماسك الأسرة. ومن ثم ينبغي تعزيز تنظيم الأسرة من خلال زيادة الوعي ونشر المعلومات حول الأثر الإيجابي لتنظيم الأسرة.

5. تمكين الأسرة من خلال التعليم والتوظيف

إن تمكين الأسر وخاصة النساء من خلال التعليم يمكن أن يزيد من تعزيز مؤسسة الزواج والأسرة. ويساعد هذا أيضًا في معالجة التفاوت بين الجنسين في التعليم والتوظيف. بالإضافة إلى ذلك ينبغي تشجيع التثقيف بشأن أهمية بناء الأسرة ودوره الإيجابي لتعزيز فهم أهمية الأسر بالنسبة للأفراد والمجتمع والإنسانية. والعمال عامل حاسم في تقرير تكوين الأسرة أو الزواج؛ وبالتالي، فإن فرص العمل هي عامل رئيسي يسهم في تمكين الأسرة والزواج. من خلال تنمية المهارات المستهدفة، وبناء القدرات والتعليم تُمنح الأسر الفرصة لبناء علاقات أكثر صحة وازدهارًا.

6. تمكين الأسرة من خلال الأمن الاقتصادي والمالي

يرتبط بهذا العنصر، وضع الحالة الاقتصادية والمالية العامة للأسر. وتحتاج الأسر إلى التمكين من خلال تخفيف حدة الفقر والتمويل الأصغر، وتنمية المهارات لسوق العمل، وشبكات الدعم الاقتصادي الأخرى. من خلال الاقتصاديات المستقرة، يتم تمكين وتعزيز مؤسسة الزواج والأسرة.

7. تمكين الأسرة من خلال رعاية الطفل

تعد استراتيجيات التمكين لمؤسسة الزواج والأسرة من خلال رعاية الطفل جانبًا مهمًا للأسر الناجحة والمتماسكة والمستقرة، خاصة تلك التي لديها أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مثل: الأطفال ذوي الإعاقات أو الأطفال المعرضين للخطر. ويترتب على ذلك أن هذه الأسر تحتاج إلى مساعدة أو تدخل خاص لتحسين وتعزيز أداء أسرتها. ولكي تثبت مؤسسة الزواج والأسرة استمراريتها وصورتها الإيجابية للأجيال القادمة، تعد الأسر الصحية التي يُتطلب فيها رعاية الأطفال أمرا ضروريا.

8. تمكين الأسرة من خلال الآلية القانونية

ينبغي أن تتبنى الدول الأعضاء مقاربات استباقية خاصة في لعب الأدوار الوقائية فيما يتعلق بالتحديات الزوجية والأسرية، وليس فقط عندما تتفكك الأسر بسبب الطلاق أو العنف أو المشكلات الأخرى. كما يجب أن يحمي القانون وظيفة مؤسسة الزواج والأسرة. وعلى الرغم من أن الروابط الأسرية بشكل عام هي مسألة خاصة تتعلق بالعلاقات الشخصية، إلا أن هناك فترات معينة تتطلب فيها العلاقات الأسرية إشراك السلطة الحكومية. وهناك أشكال مختلفة للتدخل القانوني، بما في ذلك التشريعات واللوائح والقرارات القضائية، والتي تؤثر على ديناميات الأسرة والتعامل مع قضاياها. وقد تكون التدخلات القانونية من أجل دعم مؤسسة الزواج، واتخاذ القرارات المشتركة أو البديلة، ومساعدة ألأسر هي الوسائل الصحيحة لاحترام وتمكين الأسر وحمايتها.

9. تمكين الأسرة من خلال وسائل الإعلام

وسائل الإعلام بجميع أشكالها بما في ذلك وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية هي منصات مهمة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. هذه هي الساحات والمساحات اليت يتعلم الأفراد وخاصة الأطفال والشباب ،ويتبنون قيمًا ومعتقدات جديدة. ومن ثم يجب استخدام وسائل الإعلام لتمكين الأسر وتعزيز الترابط الزوجي من خلال توفير معلومات عن أهمية الزواج والعائلات الصحية. وسيساهم هذا في إنشاء ثقافة وبرامج تمكين وسائل الإعلام الأسرية بشكل كبير في تنمية الأسرة.

10. تمكين الأسرة من خلال العلوم والتكنولوجيا

وبالمثل، فإن منصات وآليات وأدوات العلوم والتكنولوجيا هي طرق مهمة أخرى لتمكين الأسرة. وإن دمج التكنولوجيا في حياة الإنسان ليس نظريًا وانتقائيًا فحسب، ولكنه أصبح جزءًا لا يتجزأ من حياة الإنسان. وتقريبا كل جانب من جوانب الحياة البشرية يتأثر بتطبيقات التكنولوجيا. الأسرة ليست استثناء، لأن أفرادها يشكلون جوهر المجتمع البشري. وعليه تحتاج الحكومات إلى وضع سياسات وتصميم برامج لتمكين الأسرة من خلال التكنولوجيا وتطبيقات العلوم والاكتشافات العلمية. هذا سوف يقلل من عبء الأسر وإيجاد المزيد من الحلول الفعالة لمختلف المشاكل التي تواجه الأسر.

II. استعراض قضايا وتحديات مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء

يكشف تحليل الأدبيات والدراسات العديدة حول هذه القضية عن وجود شبكة متعددة ومترابطة من التحديات التي تواجهها مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء. وتتراوح هذه التحديات من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية إلى التحديات المفاهيمية والطبية والثقافية وغيرها. ومن أجل وضع وتنفيذ سياسات من شأنها تمكين وتقوية مؤسسة الزواج والأسرة بشكل فعال في الدول الأعضاء، من الضروري دراسة هذه التحديات. ويقدم هذا القسم من وثيقة الاستراتيجية عرض مختصر للتحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة.

1 - التحديات الفكرية والمفاهيمية

تشير التحديات الفكرية والمفاهيمية إلى مواقف وتصورات الأفراد والمجتمعات والجهات الفاعلة الأخرى تجاه مفهوم مؤسسة الزواج والأسرة وجوهرها وأهدافها وقيمها. وفي القرن الحادي والعشرين، تشهد مفاهيم الزواج والأسرة تغييرات خطيرة سلبية لا تتماشى والمفاهيم الإسلامية في بعض الأحيان. ومن الواضح بأن اعطاء قيمة أو تصور أو أهمية للرابطة الزوجية أو للأسرة أو للعلاقة بين الرجل والمرأة يتم من خلال تصورات واتجاهات فكرية ومفاهيمية معينة جديدة. فمثلا الزواج في سن متأخرة في الزيجات الأولى، والأسر المختلة، وارتفاع معدلات الطلاق والمفاهيم الخاطئة حول الوظيفة الإيجابية لمؤسسة الزواج والأسرة ترجع في جذورها إلى الافتقار إلى المعرفة الفكرية والمفاهيمية الصحيحة.

ومع تأثير العولمة واتجاهات ما بعد الحداثة التي تؤثر على معنى الأسرة والزواج، بدأ استبدال طبيعتها وجوهرها وأدوارها ووظيفتها بتعريفات جديدة ومتعددة. وبدأت تنشر أنماط جديدة من الزواج مثل: زواج المثليين، والأسر التي يعيلها شخص واحد، أو الزواج أو أي أنماط أخرى من العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج بين الرجل والمرأة، لقد أصبح شائعة إلى حد كبير ويروج لها.

ودول منظمة التعاون الإسلامي ليست محصنة ضد التحديات الفكرية والمفاهيمية التي تحدث حول العالم. وتظهر الاتجاهات الحديثة أن العمر عند الزواج الأول في زيادة بطيئة في الكثير من البلدان الإسلامية، ومعدل الخصوبة في انخفاض، وعدد الأفراد غير المتزوجين في اتجاه تصاعدي. هذه الاتجاهات تعني أنه في العالم الإسلامي بدأت تتلاشى ببطء التصورات والمفاهيم الفكرية الأصيلة، والالتزام بالنمط الأسري الإسلامي، وبدأ يحل محلها مفاهيم مؤسسة على اتجاهات الحداثة وما بعدها والعولمة وغيرها. وهذا يمثل تحديًا كبيرًا لتماسك المجتمعات في العديد من الدول الأعضاء، واستمرارية التزامها بقيمها وجوهرها.

2- التحديات الدينية والأخلاقية

تتعلق التحديات الدينية والأخلاقية بإضعاف أهمية ودور الدين والأخلاق في الحياة الأسرية وقرارات الزواج. وقد بدأت اتجاهات التقليل من شأن الأخلاق والقيم والمعتقدات الدينية المتعلقة بالزواج والأسرة في إيجاد أسس ومنابر في العديد من المجتمعات الإسلامية. وهذه الاتجاهات لها آثار سلبية على الزواج والأسرة بدون أدنى شك. إن إضعاف المعنى الديني والقيمة الدينية المرتبطة بمؤسسة الزواج والأسرة، والحاقها بالتحديات الفكرية والمفاهيمية السابقة الذكر يؤدي إلى فقدان الجوهر والقيمة والأنماط التقليدية للزواج والحياة الأسرية.

3- التحديات الثقافية

على غرار التحديين المذكورين أعلاه، أصبحت التغييرات الثقافية المتعلقة بمؤسسة الزواج والأسرة قضية صعبة في العديد من الدول الإسلامية. والمبادئ والقيم الثقافية تشكل أساس المجتمعات والسلوكيات المتعلقة بتكوين الأسرة والرابطة الزواجية. ومع تأثير الثقافات المعولمة الجديدة على الأسرة والزواج، تولدت أنماط جديدة تؤثر سلبًا على قوة ودور وأهمية مؤسسة الزواج والأسرة. إن القبول بنمط الزواج المتأخر أو عدم الزواج أصلا أو تكوين أسر دون الرابطة الزوجية المقدسة بين الرجل والمرأة، أو زيادة معدلات الطلاق والأشكال الجديدة من الهويات المرتبطة بالزواج والمؤسسة الأسرية، هذه كلها لها آثار ثقافية ضارة. ومع تكثيف انتشار العولمة، وتعمق توسع المنصات التكنولوجية والتواصلية المفتوحة في معظم الدول الإسلامية ستصبح أكثر عرضة للتأثيرات الثقافية الخارجية السلبية. وعليه تحتاج منظمة التعاون الإسلامي والدول

الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات سريعة وقوية لمنع انتشار المعايير والممارسات الثقافية السلبية الضارة في مجتمعاتها؛ وخاصة فيما يتعلق بمؤسسة الزواج والأسرة.

وتعزز العولمة أسلوب الحياة الغربي الذي يتميز بالفردية والاستهلاكية والمادية. كما يولد نمط الحياة الفردي انتشار القيم الفردية والنظرة الفردية للرابطة الزوجية والقيم الأسرية التي ترى مثلا بأن الزواج وبناء الربطة الزوجية نوع من فقدان للحرية الفردية والتضحية بالنفس. في هذا السياق، من المرجح أن تنخفض ميول الزواج وإنشاء الأسر في بعض البدان الإسلامية التي يتأثر فيها الشباب بهذه الاتجاهات الخطيرة. كما ينبغي ملاحظة بأن تسهيل تقنيات الاتصالات وخيارات السفر المتقدمة تؤدي إلى انتشار القيم المعولمة، ونمط الحياة الغربية بسرعة في البلدان الإسلامية. كما تفرض المسلسلات التليفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت فكرة أن الأسرة تشكل عقبة أمام الأفراد، وبالتالي فإن تحقيق الذات يتطلب القضاء على القيم العائلية والسرية.

ومن جهة أخرى توجد هناك تقاليد وعادات كثيرة في قوة الأسرة، وتماسكها في العالم الإسلامي ومع ذلك، تسود بعض الممارسات التقليدية الضارة في بعض البلدان على الرغم من تقدمها ووضعها للسياسات والتشريعات والقانونية التي تتعامل مع هذه الممارسات الضارة. إن هذه الممارسات التقليدية والثقافية الضارة تعيق الأسر، وتضر بالرابطة الزوجية مثل: انتهاك حقوق المرأة التي تؤثر سلبًا على رفاه الأسرة. وعلى سبيل المثال، يشكل زواج الأطفال في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحديًا كبيرًا لأنه يؤثر سلبًا على صحة النساء والرضع ورفاهية الأسرة.

ووفقا لقاعدة البيانات العالمية لليونيسيف (2018)، سُجل أعلى معدل لزواج الأطفال عند مقارنتها بالبلدان المتقدمة والدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وخلال الفترة 2010-2017، تم وقعت 7٪ من جميع الزيجات قبل سن 15 عامًا، وتم تنفيذ 25.5٪ من جميع الزيجات قبل سن 18 عامًا. إن الزواج المبكر قد يؤدي إلى مشاكل الصحة العقلية والبدنية للأزواج مثل: الاكتئاب، وتلف صحة الأسرة. ومن هنا يتضح تأثير التحديات الثقافية الخارجية جنبا إلى جنب مع الممارسات الثقافية السلبية في بعض بلدان العالم الإسلامي، مما يضع مؤسسة الزواج والأسرة أمام تحديات كبيرة.

4- التحديات الاقتصادية

تؤدي التحولات في البيئات الاقتصادية في مجتمع ما إلى تطور قيم الأسرة، وبنيتها، والدور الذي يلعبه الأزواج داخل الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر العوامل الاقتصادية على قرارات الزواج بين الرجال والنساء. لذلك، يعد الاستقرار الاقتصادي والتقدم عنصرا هاما في الحفاظ على الزواج والأسرة وتعزيزهما وتمكينهما. وتواجه بعض دول العالم الإسلامي عددًا من المشكلات الاقتصادية المختلفة التي لها تأثير مباشر على مؤسسة الزواج والأسرة.

إن البطالة مصدر قلق مزعج، ويؤثر على الأفراد والأسر كذلك. ومنذ عام 2000، كانت معدلات البطالة الإجمالية في الدول الأعضاء تتروح ما بين 7.4 ٪ و 9.1 ٪. ولا شك بأن البطالة تؤثر سلبًا على الوضع الاقتصادي للعائلة ورفاهها وسعادتها وأدائها الفعال في نهاية المطاف. إن الأضرار الاقتصادية الناجمة عن البطالة تدمر العلاقات الاجتماعية لأفراد الأسرة مما يؤدي إلى

نزاعات متكررة، وتلاشي الاستقرار والتألف في الأسرة. وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق، ويعرض الأطفال لمشاكل. وتجارب سيئة مع الحياة الأسرية، ويضع كامل الأسرة في وضع ألا استقرار. إن الصعوبات الاقتصادية لا تضعف الأسرة في الوقت الحالي فحسب، بل لها أيضًا آثار على الأجيال القادمة. وسيصبح الأطفال الذين يعانون من تجارب سيئة أكثر ترددًا في تكوين أسرهم في المستقبل، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض في الإقبال على الزواج على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى مشاركة القوى العاملة في الدول الأعضاء في ارتفاع خلال العقد الماضي. وعلى وجه الخصوص، أدى التصنيع إلى زيادة في الطلب على اليد العاملة في المناطق الحضرية، مما ساعد على هجرة الأسر إلى المدن. وكما هومعلوم تتطلب الحياة الحضرية المزيد من أفراد الأسرة ليكونوا نشطين للحصول على الدخل من أجل البقاء وتلبية الاحتياجات الأساسية. وزاد هذا الاتجاه من قوة العمل النسائية في جميع الدول الأعضاء، حيث بلغت 39.6 ٪ في الفترة 2016-2017.

ويؤدي تزايد معدلات عمل المرأة إلى تحدي الأدوار التقليدية داخل الأسرة. ولهذ تحتل مسألة الموازنة بين عمل المرأة ومتطلبات الأسرة مكانة مهمة في جداول أعمال السياسة العامة في العديد من الدول الأعضاء، ويُنظر إليها على أنها قضية أساسية للمجتمع للتكيف مع الفرص الجديدة للنساء، ونموذج الأسرة الجديد للأمهات المشاركات في سوق العمل. ولذلك، تشكل اتجاهات أسواق العمل الجديدة تحديا للأسرة وتتطلب اهتماما خاصا.

إن الفقر والجوع يمثلان كذلك تحديا هاما للأسر في العديد من الدول الأعضاء. ووفقًا لأحدث مجموعة بيانات لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) ، فإن 36٪ من سكان العالم الإسلامي عانوا من فقر متعدد الأبعاد في عام 2014. ولكل من الفقر والجوع آثار شديدة على رفاه الأسر وعلى أدائها الصحي. إن عدم القدرة على تلبية احتياجات البقاء على قيد الحياة يؤدي إلى تدهور الرفاه العام للأفراد، ويؤثر سلبا على قوة وإرادة الأسرة للبقاء معا ودعم قيم الأسرة. ومن ثم يجب إيلاء العناية الفائقة لهذا الأمر من أجل تمكين الأسر، وتحسين الوضع الاقتصادي للعائلات.

5- التحديات الاجتماعية

على غرار التحديات الأخرى المذكورة أعلاه، خلقت التغييرات في الهيكل الاقتصادي والعولمة والتحضر، ونشر التكنولوجيا عددًا من التحديات الاجتماعية لمؤسسة الزواج والأسرة. وتشكل التغييرات في المعايير والسلوكيات الاجتماعية المقترنة بالتركيبة السكانية تحديا لمؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء. وتلعب الاتجاهات الديموغرافية دورًا مهمًا في تغيير القيم المجتمعية في البلدان الإسلامية بشكل خاص، مما يؤثر على الأسر والرابطة الزوجية أيضًا.

ومنذ التسعينيات، تشهد الكثير من البلدان الإسلامية انخفاضًا في معدلات الخصوبة بسبب زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، ووسائل منع الحمل الحديثة، والتغيرات في القيم الشخصية التي تؤكد على تحقيق الذات والتحرر من أنظمة القيم التقليدية. ويبدو في المستقبل، سيؤدي هذا إلى جعل العديد من الدول الأعضاء أقل من مستوى استبدال السكان البالغ 2.1، وهو الحد الأدنى للمعدل المطلوب للحفاظ على عدد السكان المستقر. وكذلك أدى ارتفاع متوسط العمر المتوقع إلى شيخوخة السكان في بعض البلدان الإسلامية. فمثلا بين عامي 1990 و 2015، كانت نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر مستقرة في الدول الأعضاء، حيث ارتفعت فقط بشكل طفيف من 5.7٪ في عام 1990 إلى 6.7٪ في عام 2015. ومع ذلك، فمن المتوقع أن حصة السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر في في الدول الأعضاء سيصل إلى 9.3 ٪ في عام 2030. ومع

تقدم العمر السريع، ستواجه الأسر تحديات في ظل عدم وجود إنفاق عام أكبر على المعاشات التقاعدية ودعم المتقاعدين، وستصبح أنظمة التأمين الاجتماعي الموسعة والأموال التكميلية لدعم الرعاية المنزلية في الدول الأعضاء ضرورة ملحة.

كما يوجد في الدول الأعضاء عدد من الشباب نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة. ففي عام 2015 ، كان 26.7 ٪ من شباب العالم يعيشون في الدول الأعضاء، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 30.9 ٪ بحلول عام 2030. ومع ذلك، يواجه الشباب مستويات عالية من البطالة، التي ظلت راكدة في حوالي 16 ٪ بين عامي 2000 و 2017. ولا يزال يشكل تحديا رئيسيا للزواج والرابطة الزوجية، لأنه يعوق الزواج وتكوين الأسر الجديدة، وبالتالي، يزيد من العمر عند الزواج الأول، والعمر عند الولادة الأولى. وفي الآونة الأخيرة، تظهر الأحصائيات أن معدلات الزواج في انخفاض، وأن هناك ارتفاع في معدلات الطلاق في بعض الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، تغيرت طبيعة الزواج. وهذا بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. وتولد معدلات الطلاق المرتفعة تكوينات غير تقليدية مثل: الأسر ذات العائل الوحيد، بينما تشكل معدلات الزواج المنخفضة فئة لا تتزوج مطلقًا تتحدى الهيكل العائلي التقليدي.

وتشكل القضايا الاجتماعية المتعلقة بالعلاقات بين الشباب والأسرة ومشاركة الأبوين تحديا لمؤسسة الزواج والأسرة. ويوجد في بعض الدول الأعضاء بعضًا من أعلى نسب الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا) في العالم. وفي القرن الحادي والعشرين، كان لتغيير أنماط الحياة والتقدم التكنولوجي تأثير ملحوظ على المواقف الثقافية والسلوكية للشباب المسلم، وهذا بدوره له تأثير كبير على الأسر. وأصبح الشباب في الكثير من المجتمعات الإسلامية فرديين أكثر، ومستهلكين بشكل متزايد. ومن الشائع أن يتبنوا هويات متعددة متداخلة - حتى عندما لا تحترم هذه الهويات المعايير والقيم والتسلسلات الهرمية المنشأة اجتماعيًا. وليست الحياة الأسرية هي الأولوية الأولى لدى الكثير من الشباب اليوم، وتبين الدراسات أن الشباب أكثر استعدادًا للتضحية بالحياة العائلية من أجل النجاح المهني. وإذا فشلت سياسات الأسرة في معالجة هذه المخاوف المتعلقة بالشباب، فإن الكثير من الدول الأعضاء ستفشل في اغتنام الفرصة التي تتيحها انتفاضة الشباب بشكل فعال لتمكين مؤسسات الزواج والأسرة.

6- تحديات التعليم والتعلم

إن نقطة الانطلاق في التعليم والتأهيل الجيد هي من داخل الأسرة، وهذا النوع من التعليم يثبت أنه أكثر فعالية في سن مبكرة من التعليم الرسمي. ولهذا السبب، يجب أن يُهتم بهذا التعليم المناسب في الأسرة منذ سن مبكرة لأنه يضمن تنشئة أجيال خيرة تدرك القيم الأسرية وتدعمها. ومن هنا ينبغي أن ننتبه إلى نقطة أن التعليم في البيت يحتاج إلى أن يكون الوالدين أنفسهما متعلمين أو على قدر من التعليم المطلوب. والآباء والأمهات الأكثر تعليماً هم الأكثر احتمالاً في توفير التعليم المناسب والفعال لأطفالهم في هذا الوقت المبكر. ولهذا تلعب أنشطة محو الأمية دوراً هاماً في تحسين رفاهية الأسرة والتنمية الوطنية. وبالتالي، ينبغي وضع تدابير لتحسين معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب والكبار، وخاصة بالنسبة للنساء، على جميع مستويات المجتمع. وفي العقد الماضي، قامت العديد من الدول الأعضاء بتحسين مؤشرات التعليم الأساسي باستمرار مثل: معدلات الالتحاق بالمدرسة، وسنوات الدراسة وأعداد الذين أكملوا الدراسة. وتعد الاتجاهات المتصاعدة في التحصيل العلمي علامة إيجابية لمنظمة التعاون الإسلامي، ومع ذلك ، فإن بعض التحديات التي يطرحها هذا الوضع على مؤسسة الزواج والأسرة تحتاج إلى عناية.

ومع زيادة المشاركة في التعليم، وخاصة الالتحاق بالتعليم العالي، يبدأ متوسط العمر عند الزواج الأول في الارتفاع. علاوة على ذلك، فإن توقعات الذكور والإناث من الحياة تظهر

الاختلافات من حيث الراحة والدخل والسعادة. ويؤثر التحصيل العلمي المتزايد على قرار الأفراد وتوقعاتهم ورغبتهم في الزواج. وترتبط السنة الدراسية التي قضاها في التعليم أيضًا بعمر المرأة عند الولادة الأولى - كما أن الزيادة في السنوات التعليمية تزيد من عمر المرأة عند الولادة الأولى. ويتأثر حجم الأسرة أيضًا بالتحصيل التعليمي. وتميل النساء الأفضل تعليماً إلى أن يكون لديهن أسر أصغر من تلك الأقل تعليماً. كما يشكل التعالق بين التعليم ونتائج ارتفاع العمر الناتج عن الزواج الأول خطرًا أكيدا على القيم العائلية والرابطة الزوجية، وبالتالي يحتاج إلى معالجة من قبل دول منظمة التعاون الإسلامي.

على الرغم من الزيادة في المؤشرات التعليمية في الكثير من الدول الأعضاء، لا يزال التعليم يشكل تحديا للأسر ذات الدخل المنخفض. كما أن زيادة التحصيل العلمي له نتائج سلبية معينة بالنسبة لمؤسسة الزواج والأسرة. لأن انخفاض معدلات التعليم يشكل عقبة أمام صحة ورفاهية الأسر والزيجات. فعندما لا يحصل الوالدان على التعليم المناسب أو المهارات اللازمة لاكتساب عمل معيشي لائق، فإن العلاقات بين الأسرة والتنمية الصحية وتوفير الرفاه للأطفال تتأثر سلبًا. وبالتالي، هناك حاجة متزايدة في الدول الأعضاء لموازنة التحصيل العلمي والحفاظ على قيم الزواج والأسرة إلى جانب مواصلة زيادة التعليم وتنمية مهارات أفراد الأسرة.

7- التحديات الصحية

ثمة أنواع مختلفة من التحديات الصحية تؤثر على رفاهية واستقرار الأسر. والمعروف بأن الأمهات هن من يقدمن الرعاية الأولية لأطفالهن الرضع. وفي هذا الصدد، تؤثر صحة الأم النفسية والذهنية والجسدية ورفاهها بشكل مباشر على الرفاه الاجتماعي والفسيولوجي للعائلة بأكملها. وتشير الاحصائيات إلى أن معظم الدول الإسلامية يُتاح فيها الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية والوعي العام بمختلف الخدمات المتوفرة والموجودة فعلا. وعلى مر السنين، شهدت وفيات الأمهات اتجاهاً متدنياً بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن معدل وفيات الأمهات في بعض الدول الأعضاء بلغ 326 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي. ويشير برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 أيضًا إلى أهمية هذه القضية من خلال الاعتراف بأن صحة الأم هي عامل رئيسي في تمكين النساء والأسر. بالإضافة إلى ذلك، تعد صحة وتغذية الأم والوليد والطفل أحد مجالات التعاون الستة المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي للصحة لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-SHPA) 2014-2023..

ويُعزى ارتفاع معدل وفيات الأمهات في بعض البلدان الإسلامية إلى أسباب مثل: ضعف خدمات الرعاية الصحية، والزواج المبكر، وإنجاب المراهقات، والافتقار إلى التعليم أو الوعي. وهناك درجة متفاوتة من الوصم السلبي والاستهجان المرتبطة بالصحة العقلية في الدول الأعضاء. وغالبًا ما تتعارض الممارسات الثقافية والاجتماعية والتقليدية السائدة في بعض الدول الأعضاء مع التدخلات الطبية التي تركز على الأمراض العقلية. وتظهر النظرة الاستهجانية والسلبية المرتبطة بالمرض العقلي في مواقف الناس والقوالب النمطية والممارسات التمييزية. والتصورات الثقافية لمفاهيم مثل: الشرف والعار والأخلاق والقيم الروحية، والمقاربة لتدخلات الصحة العقلية غالباً ما تدفع الأسر إلى رعاية أفراد الأسرة المصابين بأمراض عقلية داخل منازلهم أو التخلي عنها للحفاظ على السمعة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يتم توزيع موارد الرعاية الصحية العقلية بشكل غير متساو في العديد من البلدان الإسلامية. ويتأثر وصول الرعاية الصحية للأفراد والأسر أيضًا بعوامل مثل: تكاليف الخدمة وموقع الخدمة، والحالة الاجتماعية، ومستوى التمييز المرتبط بها.

ومن جهة أخرى تتأثر الأسر في القرن الحادي والعشرين بالتغيرات المجتمعية الكلية التي تؤثر على الصحة النفسية والعقلية لأفراد الأسرة. وداخل محيط الأسرة يؤثر الوالدان أو

الأوصياء الذين يعانون من اضطرابات عقلية مثل: الاكتئاب والقلق والخرف وإساءة استخدام العقاقير بشدة على نمو الأطفال وأدائهم في المدرسة، وثقتهم النفسية والاجتماعية. وفي حين أنه من الشائع أن تؤدي الصدمات النفسية التي تصيب الأطفال إلى اضطرابات عقلية للبالغين- فسياسات الأسرة في بعض البلدان الإسلامية لا تشدد غالبًا على الحاجة إلى الرعاية الصحية العقلية للأطفال. وبالمثل، لا يتم معالجة الاضطرابات العقلية بين الشباب بشكل كافٍ في السياسات والبرامج المسطرة في بعض الدول الإسلامية.

في الإسلام، يتم منح امتياز خاص لأفراد الأسرة الذين يهتمون بكبار السن. وتميل العائلات في الكثير من البلدان الإسلامية إلى أن تكون ممتدة ومتعددة الأجيال (حيث يعيش الأجداد مع الأحفاد)، وغالباً ما يكون كبار السن في العائلات هم ناشرو التقاليد والقيم الثقافية، ويكون للمسنين أهمية كبيرة في الأسر الممتدة / المشتركة. وهذه الخصائص تضع السكان المسنين في وضع يمكنها من التأثير بشكل كبير على رفاهية الأسرة. وتُظهر الأبحاث أن رعاية أحد الوالدين المسنين أو الجد يأخذ الأولوية كالتزام أسري في العديد من مجتمعات العالم الإسلامي. ولذلك، من الأرجح أن تعيش العائلات مع كبار السن بدلاً من إيداعها في مرافق مخصصة. وفي مثل هذه الحالات، غالبًا ما يفترض كبار السن التنشئة الاجتماعية للأعضاء الأصغر سناً ورعايتهم - حيث يكون لهم تأثير على تطور شخصيتهم. وفي الحالات التي يعيش فيها أفراد الأسرة المسنين بشكل منفصل، من الشائع أن يساعدهم أطفالهم البالغين في الأعمال المنزلية، والتحويلات المالية، وزيارات الرعاية الصحية...إلخ.

وأما بالنسبة للعائلات ذات الدخل المنخفض أو متوسطة الدخل، فإن رعاية المسنين غالبًا ما تصبح عبئًا بسبب التكاليف الاقتصادية المرتبطة بصحتهم، والمتطلبات المحددة مثل: النظام الغذائي وظروف المعيشة. في بعض الحالات، يتم توفير أفراد الأسرة الأكبر سنًا اقتصاديًا، ولكن يتم إهمالهم اجتماعيًا بسبب الانفصال بين الأجيال. وفي حالات أخرى، قد لا يكون الأطفال قادرين على رعاية أفراد الأسرة الأكبر سناً بسبب ضغوط العمل. وفي أسوأ الحالات، يمكن لأفراد الأسرة المسنين أن يتعرضوا للإهمال وسوء المعاملة ونقص الموارد الكافية الحيوية لرفاهيتهم (مثل الأدوية) على أيدي أسرهم.

وأخيرًا، يمثل العنف في الأسرة عقبة رئيسية أمام رفاهية وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. وقد أشارت معظم الدول الأعضاء تقريبًا (50 دولة) إلى أن العنف ضد المرأة يمثل مصدر قلق كبير في جدول أعمال سياستها. ومن أجل تصميم سياسات أسرية فعالة تهدف إلى الحد من العنف العائلي، تحتاج البلدان الإسلامية إلى إجراء تقييم نقدي للسياسات الحالية بشأن العنف ضد النساء والأطفال. وبشكل عام تضعف التحديات الصحية الأسرة من خلال التخلص من أدائها "الطبيعي"، واستبدالها بأنواع مختلفة من السر الضعيفة المختلة. وبالتالي، فإن هذا يؤدي إلى الأسر غير صحية وغير مستقرة. وعليه، لتمكين الأسرة يجب معالجة القضايا الصحية بطريقة تحمي وتضمن صحة أفراد الأسرة.

8 - التحديات القانونية

يتمثل أحد الجوانب المهمة في تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في دعم العناصر الدينية والثقافية والاجتماعية من خلال الأدوات القانونية التي تعمل بشكل جيد. وتواجه العديد من الأسر في الدول الأعضاء مشاكل بسبب إما عدم وجود قوانين أو تنفيذ قوانين موجودة تتعلق بحقوق الأسرة كمؤسسة أو حقوق أفراد الأسرة. وعلى سبيل المثال، عدم وجود قوانين لحماية حقوق النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة يضع الأسرة في وضع ضعيف.

وبدون قوانين الحماية والدعم المناسبة، تضعف مؤسسة الأسرة والرغبة في الزواج. وبعض القوانين والتشريعات الحالية ليست كافية أو تتعارض مع روح المعايير الإسلامية أو لم يتم تنفيذها بالكامل لضمان العدالة والإنصاف في معالجةالمصالح العائلية. ولا تكتسي الأطر القانونية

أهمية لحماية حقوق الأسر وأفرادها فحسب، بل هناك حاجة أيضًا إلى هياكل قانونية تدعم بقوة استمرار وصون وتطوير مؤسسة الزواج والأسرة. ولذلك، هناك حاجة في الكثير من الدول الأعضاء إلى سن قوانين وتشريعات تيسر الزواج وتحمي حقوق الزوج والزوجة والأطفال وتحافظ على الأسرة بأكملها.

9- التحديات التي تواجه أسر المهاجرين واللاجئين

الهجرة الدولية هي حركة الأشخاص عبر الحدود من بلد إلى آخر بسبب عوامل تشمل الصراع والحرب والكوارث الطبيعية، والبحث عن الفرص الاقتصادية أو الأكاديمية ولم شمل الأسر والعائلات. ويمكن أن يكون للهجرة تأثيرات إيجابية على الأسر في أشكال مختلفة مثل: لم الشمل والتحويلات المالية وتنمية المهارات والتعليم وغيرها. ومع ذلك، فإن الهجرة تؤدي أيضًا إلى نتائج سلبية للأسر ولبعض الدول الأعضاء. وتشمل هذه هجرة الأدمغة، وفقدان القوى العاملة، وانهيار التماسك الاجتماعي.

وتشكل الهجرة خطرًا على رابطة الأسرة من خلال التأثير على موقع إقامتهم. وغالبًا ما يتم توزيع العائلات المهاجرة على بلدين أو أكثر لأن بعض أفراد الأسرة يحتاجون إلى البقاء مؤقتًا أو دائمًا في بلد المنشأ لأسباب اقتصادية أو صحية أو تعليمية أو لأسباب أخرى. وهذا يترجم إلى أفراد الأسرة الذين يقضون وقتًا أقل أو لا معًا، مما يؤثر على علاقاتهم وسعادتهم وتماسكهم. وغالبًا ما تؤدي الهجرة لأسباب اقتصادية إلى وجود عدد كبير من الأطفال الذين يعيشون بدون أحد الوالدين أو كليهما.

وأما بالنسبة للأطفال، فإن التغييرات غير المخطط لها أو غير المرغوب فيها في الوقت الذي تقضيه مع الوالدين تقلل من جودة ونطاق تعليم الوالدين للأطفال، وهو أمر بالغ الأهمية لتطويرهم الذاتي. في حين أن العديد من سياسات الهجرة تتعامل مع التكاليف الاقتصادية والحماية القانونية للمهاجرين، فإن القضايا مثل: الآثار النفسية والاجتماعية للهجرة على الأسر غالباً ما يتم تجاهلها. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأفراد (غير المتزوجين)، فإن الهجرة إلى بلد آخر غالباً ما تؤدي إلى تأخر الزواج بسبب التغيرات في البيئة المعيشية و/ أو لأسباب مالية. وهذا بدوره يؤدي إلى الزواج في سن متأخرة وتأخر الولادة وتكوين الأسرة.

وأما فيما يتعلق بعائلات اللاجئين النازحة (داخلياً أو خارجياً)، يلعب الإقصاء الاجتماعي على أساس دينهم أو عرقهم أو جنسهم أو عرقهم ولغتهم دوراً ضاراً في حرمان الأسر من إمكانية حصولها على الخدمات الاجتماعية والتمثيل، وإمكانية الحصول على عمل ودخل، وعلى الخدمات الصحية والتعليم، وحقوق الإنسان الأساسية. ولا تواجه أسر اللاجئين مشاكل في البلدان المضيفة فحسب، بل إنها أيضًا ضحايا للصراع، مما قد يؤدي إلى وفاة أفراد الأسرة، والصدمات النفسية، والمخاطر الصحية، ونقص التعليم، وفقدان نظام القيمة، وعدم الاستقرار، وغير ذلك من حالات الاكتئاب الشديد. وكل هذه العوامل تؤثر بلا رحمة على أسر اللاجئين والاستقرار والاستمرارية، والصحة والأداء الطبيعي.

وغالبًا ما تكون معالجة الأسر المهاجرة في إطار سياسات الأسرة معقدة بسبب أطر السياسات المترابطة. وفي عام 2015 وحده، استأثرت بعض الدول الأعضاء بأكثر من 25 مليون نازح، و 24 مليون شخص داخلياً، وأكثر من 10 ملايين لاجئ حول العالم. وبالنظر إلى عدد المهاجرين من البلدان الإسلامية النازحين حاليًا - فإن إدراج الحماية الاجتماعية للأسر المهاجرة يمثل مشكلة سياسية ملحة. وفي حالة البلدان الأعضاء، يمكن لسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية أن تضمن اتخاذ إجراءات إيجابية من خلال تقديم خدمات نقدية وغير نقدية مثل: التحويلات النقدية، والاستشارات النفسية وورش عمل تنمية المهارات ، والوعي بالزواج والحفاظ على الأسرة.

III. مجالات التعاون الاستراتيجي بين الدول الأعضاء

بناءً على القضايا والتحديات الرئيسية التي تمت مناقشتها أعلاه، يقدم هذا القسم من مسودة الوثيقة الإستراتيجية 10 مجالات إستراتيجية مهمة للتعاون و165 اقتراح ومبادرة عمل إستراتيجية، و32 مؤشر أداء رئيسي محدد لتعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء. وتم تحديد مجالات العمل الإستراتيجية بعد تحليل وفحص شاملين للتحديات الحالية والمستقبلية، ومجموعة البيانات الدولية، ومراجعة الوثائق الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمؤسسة الزواج والأسرة. وفي إطار كل مجال استراتيجي عام، تقترح الوثيقة أهداف استراتيجية محددة لتوفير خارطة طريق ملموسة للتنفيذ الناجح للأهداف الاستراتيجية. ومن المهم التأكيد على أن كل مجال من المجالات الإستراتيجية العشرة و 165 مبادرة واقتراح إستراتيجي، و23 مؤشر أداء رئيسي من خلالها تعمل الدول الأعضاء على تمكين مؤسسة الزواج والأسرة. وهذه المبادرات ينبغي ربطها بتعزيز واحد أو أكثر من المبادئ والمحاور الشاملة التي أشرنا إليها سابقا في القسم الأول في بداية هذه الوثيقة (راجع القسم I ، القسم الفرعي C) ومعالجة واحد أو أكثر من التحديات التي تمت مناقشتها في القسم II).

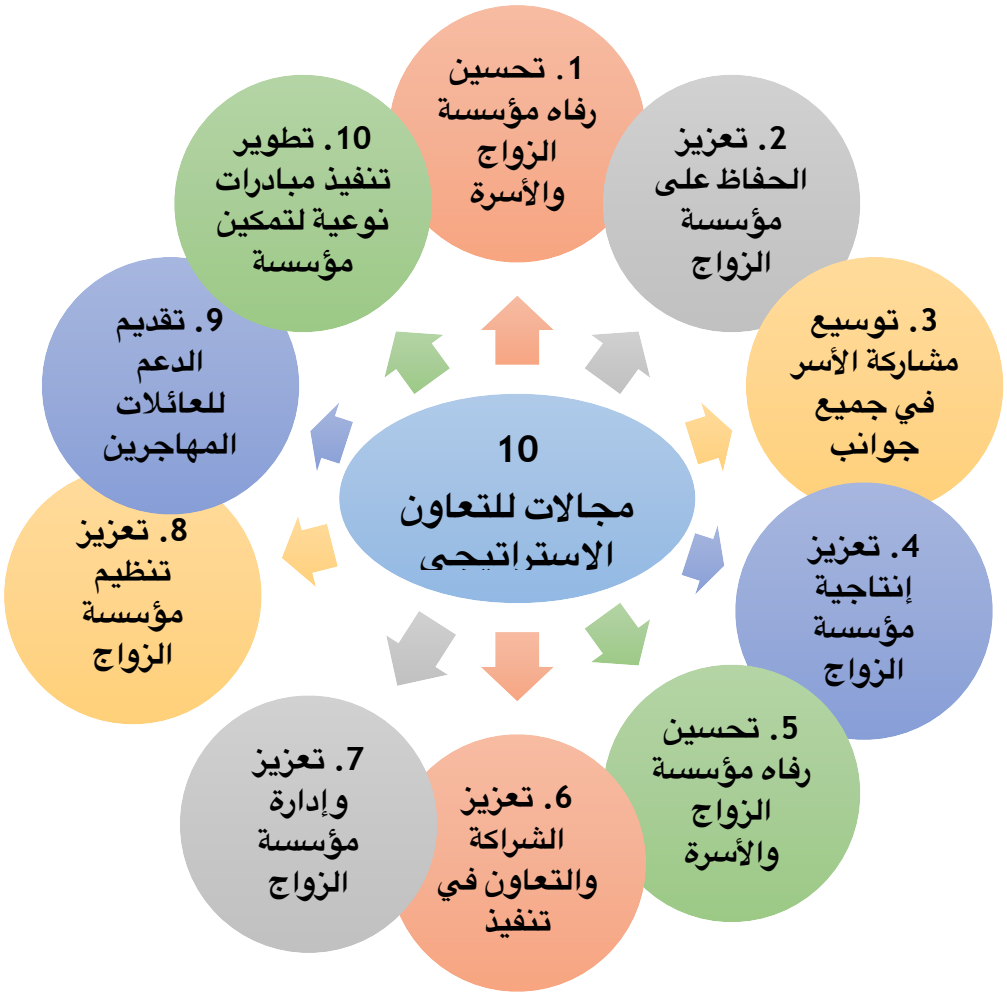

1. المجال/ الهدف الإستراتيجي 1: تحسين رفاه مؤسسة الزواج والأسرة ومعايير جودة الحياة

إن القضية المتداخلة التي تتحدى قوة مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ عليها هي معايير الرفاهية والجودة للعائلات والأزواج في الدول الأعضاء. وينطوي تحسين جودة ورفاهية مؤسسة الزواج والأسرة على ضرورة تعزيز احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والصحية. ويهدف المجال الاستراتيجي الأول إلى تحسين رفاهية مؤسسة الزواج والأسرة، من خلال توفير أسلوب حياة صحي، وتعزيز جودة الحياة الزوجية والأسرية. وهذا يقتضي أن تقوم الدول الأعضاء بزيادة وتعزيز النظم والتشريعات والخدمات الأسرية الموجودة بالفعل والمقدمة لأفراد الأسرة. ومن خلال

توفير وتعزيز جودة ورفاهية مؤسسة الزواج والأسرة، فإن عمليات تمكين هذه المؤسسة الهامة ستكون مجدية ومستدامة.

مبادرات/ إجراءات استراتيجية

تشجيع الدول الأعضاء على وجه التحديد بالنظر في الأهداف الإستراتيجية الآتية (SGs) لتحسين رفاهية وجودة مؤسسة الزواج والأسرة.

1. تخصيص ميزانية معقولة لتحسين رفاهية ومعايير جودة الحياة في مؤسسة الزواج والأسرة.
2. إنشاء صناديق لدعم الزواج لتسهيل زواج أفراد الأسرة المستعدين لبناء أسر مرنة ومنتجة.
3. على الحكومات وأجهزة إنفاذ القانون أن تعزز أساليب تنفيذ السياسات، والأحكام القانونية اللازمة لضمان السلام والعدالة والإستقرار للأسر.
4. يجب وضع وتنفيذ تدابير فعالة ووقائية لوقف جميع أشكال العنف إلى جانب الإيذاء البدني والجنسي ضد النساء والأطفال.
5. اتخاذ الإجراءات الفعلية لتزويد مؤسسة الزواج والأسرة بالخدمات والدعم اللازمين ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية باعتبار ذلك المطلب الأساسي للتنمية المجتمعية للأسرة، وتحقيق السلام والاستقرار والسلامة في الأسرة والمجتمع.
6. اتخاذ الإجراءات الفعلية لتعزيز العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة تمشيا مع القيم والمقاصد الإسلامية.
7. معالجة الظروف المالية للأسرة مع التركيز بشكل خاص على الأسر التي تعيش في المناطق الريفية، وتلك التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل للمساهمة في معالجة الظروف الصعبة والقضاء على الفقر في المجتمع.
8. تطوير أنظمة حماية اجتماعية وبرامج تنمية مهارات خاصة تستهدف العائلات والأزواج.
9. جمع وتوجيه نسبة معينة من الزكاة والتبرع والأوقاف لمساعدة الأسر المحرومة والمحتاج إليها.
10. زيادة الوعي بالقضايا الطبية والصحية المتعلقة بالأسر والأزواج الجدد أو الأزواج المحتملين عبر الوسائط التقليدية والرقمية.
11. تنظيم حملات توعية وورش عمل لتحسين خيارات صحة الأسرة من حيث النظام الغذائي والرفاه البدني والصحة العقلية.
12. وضع سياسات لدعم كبار السن في إطار الأسرة التقليدية.
13. جعل التعليم المبكر لأفراد الأسرة إلزامياً في جميع البلدان الإسلامية وضمان تشجيع ثقافة التعلم مدى الحياة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.
14. تطوير مراكز لتقديم التوجيه والخدمات للآباء والأمهات بشأن عادات وممارسات النظافة الجيدة مع التركيز على صحة الأطفال والشباب.
15. اعتماد سياسات إعلامية تهدف إلى تغيير العادات والتقاليد السلبية السائدة في المجتمع والتي تعيق المشاركة الفعالة للأسرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
16. تطوير برامج بناء القدرات ذات الصلة بتمكين الأسرة وتدريبها.

17. تقديم المنهج المناسب المشبع بالقيم والأخلاق لضمان التطور المتوازن لشخصية أفراد الأسرة ابتداء من التعليم المبكر.
18. خلق الوعي بين الآباء والأمهات وخاصة الأمهات بشأن أهمية القيم والأخلاق في رعاية أفراد الأسرة ونشر قيم الاحترام والشرف، والنزاهة والعدالة والإنصاف والتعاون والحب والتسامح والاعتدال.
19. تعزيز دور المؤسسات التعليمية في تعليم الأسر من خلال تصميم مناهج وبرامج مناسبة وذات صلة موجهة خصيصًا للعائلات.
20. تعزيز الوعي بالتثقيف الجنسي والجنسي من أجل الحد من الأمراض الجنسية ذات الصلة.
21. تطوير شراكات بين الحكومة والمجتمع المدني لتعزيز مستوى الرفاهية والجودة للعائلات والأزواج.
22. التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء بشأن التحديات المشتركة التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة ووضع خطط وبرامج مشتركة لعلاجها.
23. تطوير برامج تدريبية للعاملين الاجتماعيين ووالمشتغلين بالصحة والحكوميين حول أهمية وقيم ووظائف مؤسسة الزواج والأسرة.
24. توفير الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة بأسعار معقولة.
25. تنفيذ سلسلة من إصلاحات سوق العمل لزيادة مرونة سوق العمل مثل: العمل بدوام جزئي ولا سيما استهداف الشباب والنساء.
26. توفير رعاية الطفل وتسهيلات الموازنة بين العمل وخدمة الأسرة للآباء والأمهات من أجل تعزيز الإنجاب وتربية الأطفال.

2. المجال/ الهدف الإستراتيجي 2: تعزيز المحافظة على نظام القيم في مؤسسة الزواج والأسرة وحمايته

في القرن الحادي والعشرين حيث قلصت العولمة والتكنولوجيا المسافة بين المجتمعات؛ بدأت الأفكار والمفاهيم والقيم كذلك في التشابك مع بعضها البعض. وتواجه الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي مخاطر وتهديدات لنظام القيم في مؤسسة الزواج والأسرة بسبب الهيمنة المتزايدة لأنماط مختلفة للأسرة ولأساليب وسلوكيات مغايرة. وفي الوقت نفسه بدأت حالات الزواج المتأخر أو حالات ألا زواج في التصاعد في العديد من الدول الأعضاء، والتي تتأثر بشكل مباشر بالاتجاهات والمعايير العالمية الجديدة السائدة في في مجتمعاتنا. ولمنع ومواجهة التحديات الفكرية والمفاهيمية والثقافية والاجتماعية والدينية، هناك حاجة إلى تنفيذ سياسات وبرامج تحمي وتحافظ على الجوهر الأساسي لمؤسسة الزواج والأسرة. ومن المهم الحفاظ على قيم وأخلاقيات الزواج والأسرة لضمان استقرار المجتمعات ووحدتها واستمراريتها.

المبادرات/ الإجراءات

تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وجه التحديد بالنظر في الأهداف الإستراتيجية التالية(SGs) للحفاظ على نظام القيم في مؤسسة الزواج والأسرة وحمايته.

1. تخصيص ميزانية معقولة لتعزيز وحماية وصون نظام القيم في مؤسسة الزواج والأسرة.
2. تعزيز دور المؤسسات الدينية التي تعمل على تقوية قيم الزواج والأسرة.
3. بناء منصات ومساحات لتعزيز التوازن بين العائلات والأفراد دون الإخلال بسلامة أي منهما.
4. تشجيع الآباء على المشاركة في حياة أطفالهم من خلال البرامج والأنشطة المجتمعية التي تجمع الأطفال والآباء معًا للحفاظ على العلاقات الأسرية حية وصحية.
5. وضع استراتيجيات وطنية وتحديد مجالات الأولوية بشأن التماسك الاجتماعي بين الأجيال والاعتماد المتبادل.
6. تسهيل التضامن بين الأجيال من خلال الأنشطة والبرامج التي يمكن أن تجمع الشباب وكبار السن.
7. إنشاء خدمات وآليات للتوجيه والإرشاد الأسري تكرر وتؤكد أهمية مؤسسة الزواج والأسرة.
8. تعزيز الجوانب الدينية والقيمة والأخلاقية لتنمية وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.
9. منع الأسر من الانهيار من خلال توفير المعرفة اللازمة عن الزواج والعلاقات والأبوة والأمومة والتواصل الفعال، ومهارات رعاية الأطفال، وتنظيم الأسرة والمهارات المالية للأسرة، ومهارات إدارة الأسرة والتربية الوالدية.
10. تثقيف الأسر حول أهمية مدونة الأسرة الإسلامية والمبادئ المتعلقة بشؤون الأسرة.
11. وضع دليل شامل متكامل حول قضايا الزواج والأسرة والقيم الأسرية وحقوق المرأة والأدوار والمبادئ والأحكام من منظور المقاصد.
12. تأليف كتاب شامل ومتنوع وتثقيفي خاص بالزواج والأسرة من المنظور الإسلامي يتم الترويج له على الصعيدين الإقليمي والدولي ليعكس وجهات النظر الإسلامية، والأوامر والحلول والمتصورات الإسلامية المعتدلة.
13. الاستفادة من جميع أشكال وسائل الإعلام ووسائل الإعلام الاجتماعية والمنشورات ومواد التوعية إلى جانب توظيف المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية والثقافية لحماية مؤسسة الزواج والأسرة من التهديدات الثقافية والعناصر الداخلية والخارجية المدمرة.
14. وضع سياسات لتعزيز التعليم الديني والتنمية الفكرية لأفراد الأسرة وخاصة الأطفال والمراهقين والشباب.
15. تعزيز وسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات لتعزيز الفهم والوظائف والأدوار والأهمية والأهداف المناسبة لمؤسسة الزواج والأسرة.
16. تفعيل دور المدارس والجامعات والمؤسسات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية في حماية المدارس والمحافظة على الجوهر والقيم الأساسية والوظائف التقليدية لمؤسسة الزواج والأسرة.
17. إدخال برامج التمكين التي تستهدف التوعية الدينية والاجتماعية والثقافية والتعليمية لزيادة المعرفة العامة حول الأثر الإيجابي لرابطة الزواج وتكوين الأسرة.

18. اطلاق حملات توعية عن طريق المنصات الرقمية والتقليدية والاجتماعية وغيرها لشرح ونشر المعرفة حول معنى وهوية وقيمة وصحة الزواج والحياة الأسرية على المجتمعات والأمم.
19. مكافحة جميع أشكال التلقين والأدلجة الثقافية والأخلاقية الداخلية والخارجية التي تهدد جوهر مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي؛ مع التركيز على العقيدة والتعليم الديني والتعليم الأخلاقي والمعنوي والتعليم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتمكين القانوني.
20. استخدام وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية والاجتماعية لمكافحة الآثار السلبية للاتجاهات والبرامج الثقافية العالمية الموجهة نحو الحد من أهمية تكوين الأسرة والربطة الزوجية بين الرجل والمرأة.
21. الاستجابة والرد فكريًا وعلمياً للاتجاهات والنظريات الثقافية التي تنشر مفاهيم المجتمع والثقافة غير الأخلاقية والقيمة.
22. تناول مخرجات المؤتمرات والاتفاقيات العالمية المتعلقة بالزواج والأسرة وتقويمها والرد عليها من منظور إسلامي.
23. تطوير وتنفيذ برامج ودورات تعليمية محددة لتعليم الشباب أهمية القيم الأسرية وتكوين الأسرة ونقل هذه القيم إلى الأجيال القادمة.
24. تطوير شراكات مع أصحاب الخبرة والسلطة بين المسلمين في مجال الرياضة والأفلام والموسيقى والفن لتسليط الضوء على أهمية مؤسسة الزواج والأسرة.

3. المجال الاستراتيجي 3: توسيع مشاركة الأسر في جميع جوانب التنمية المجتمعية

عندما يتم إهمال العائلات من المشاركة في جوانب مختلفة من تنمية المجتمع الشاملة، فإن مرونتها ودورها كمحرك للتنمية يعيقانها. والعديد من التحديات التي نوقشت في القسم السابق هي نتيجة عدم مشاركة الأسر في الاقتصاد، والحياة الاجتماعية، وعملية صنع القرار السياسي أو في التطور الثقافي والقانوني للمجتمعات. وفي حالة استبعاد الأسر من أنشطة التنمية المجتمعية، يتم إضعافها، ويتم دحض أهميتها. ولذلك، من أجل تعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء يجب ضمان مشاركتها الفعالة والشاملة في جميع جوانب المجتمع. ولكي يحدث ذلك، تحتاج الحكومات والمجتمعات إلى إنشاء منصات قوية واستراتيجيات وتشريعات وقوانين وسياسات وأنظمة وآليات تتعلق بالزواج وتمكين الأسرة ومشاركتها. ومن خلال الاندماج الناجح لمؤسسة الأسرة في عمليات المشاركة، سوف يشعرون بالتمكين والتعزيز الكامل. وتهدف المبادرات الإستراتيجية المقترحة أدناه إلى تقديم اقتراحات عملية حول كيفية دمج الأسر في عمليات عمليات المشاركة في جميع مجالات التنمية المجتمعية.

المبادرات/ الأجراءات

تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحديداً بالنظر في المبادرات الإستراتيجية الآتية(SGs) لدمج مؤسسة الزواج والأسرة كعنصر أساسي في المجتمع، وتسهيل مشاركتها الفعالة.

1. تخصيص ميزانية معقولة لتشجيع مشاركة المرأة خاصة والأسرة عامة في العمل التنموي المجتمعيو في جميع جوانب العمل المتعددة.

2. إشراك أفراد الأسرة في أنشطة العلاقات الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية، وإدراج تمكين الأسرة كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية.
3. ضمان المساواة بين الجنسين من خلال توفير فرص متساوية للنساء والفتيات للوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والمشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية.
4. تعزيز المساواة والمساواة بين الجنسين داخل الأسرة وجميع مستويات المجتمع.
5. مكافحة جميع الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك زواج الفتيات القاصرات، وتدريب الأزواج المحتملين على إدارة الأسرة وأدوار الزوجين داخل الأسرة.
6. توفير الدعم المالي للأسر المحرومة ومن خلال البرامج والمبادرات المختلفة التي تدعم أدوارها في التنمية المجتمعية.
7. تشجيع السياسات التي تدعم مشاركة جميع أفراد الأسرة في عملية التنمية، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص والحوافز والتمويل الجزئي للأسر المحرومة، وتعزيز دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في دعم شبكات المجتمع المدني العاملة في مجالات دعم الأسرة.
8. تعزيز دور المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية والثقافية في مواجهة التحديات الاجتماعية التي تواجه الأسر المسلمة وأفرادها. هذه المؤسسات حيوية في حل العديد من المشكلات الاجتماعية بما في ذلك مشاركة الأسرة وتحدياتها.
9. تعزيز الوعي بالتعاليم الإسلامية ونظام قيمتها للحياة الأسرية، والتي ينبغي دمجها في التعليم والمناهج في المدارس والجامعات. وهذا سوف يساعد في الحد من جميع أنواع الانتهاكات وتعزيز التضامن الأسري والوحدة.
10. معالجة السبب الجذري لإساءة الطلاق والفقر والتطرف والعنف والانهيار الاجتماعي للأسرة.
11. توفير برامج التدريب المهني لأفراد الأسرة لزيادة مشاركتهم في القوى العاملة.
12. تحسين مخططات إعانات البطالة بناءً على احتياجات الأسر بهدف الحفاظ على القيم العائلية.
13. تشجيع الإجازات الوالدية الفعالة بما في ذلك إجازة الأمومة وإجازة رعاية الوالدين وإجازة الأبوة والإجازة للمسائل العائلية العاجلة.
14. إجراء إصلاحات فعالة لسوق العمل بناءً على احتياجات الأسرة ، مثل تبني أنظمة عمل بديلة.
15. تطوير المزيد من برامج تنمية المهارات خاصة للعائلات ذات الدخل المنخفض.
16. تيسير ترتيبات رعاية الطفل، مثل توفير الرعاية العامة للأطفال، وتقييمها من حيث مدى شموليتها وجودتها وشمولها الاجتماعي وقدرتها على تحمل التكاليف وعمليتها.
17. تيسير توازن العمل والحياة الأسرية من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين داخل الأسرة والتغييرات الكافية في ظروف العمل، بما في ذلك تنظيم وتوفير الحوافز للقطاع الخاص لتعزيز جداول العمل الملائمة للأسرة.
18. إنشاء أطر للسياسات على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، بناءً على استراتيجيات التنمية المناصرة للفقراء والمراعية للتنوع الاجتماعي بهدف دعم القيم الأسرية.
19. وضع سياسات مراعية للأسرة فيما يتعلق بالحد من الفقر والجوع.

20. إنشاء مراكز مجتمعية عامة تعزز المشاركة المجتمعية للأسر.

4. المجال/ الهدف الإستراتيجي 4: تعزيز إنتاجية مؤسسة الزواج والأسرة

بالتوازي مع دمج مؤسسة الزواج والأسرة وإشراكها في جميع جوانب المجتمع، فإن الاهتمام بإنتاجية الأسرة أمر أساسي. والأسر وأفرادها هي الوحدة التنموية الأساسية للمجتمعات وبدون إنتاجيتها الاقتصادية، من الصعب التحدث عن تنمية المجتمعات أو البلدان أو المناطق. وتواجه الأسر في الكثير من الدول الأعضاء تحديات اقتصادية كبيرة مثل الفقر ونقص فرص العمل، وظروف العمل، وأنظمة الدعم المالي، وتنمية المهارات وبطالة الشباب. وهذه التحديات تعيق بشكل خطير الأداء الصحي ورفاهية الأسر، وبالتالي، تؤدي إلى اختلال وظيفي في الأسرة وضعفها وتفككها. وتؤثر الظروف الاقتصادية أيضًا على معدلات الزواج والخصوبة. ولتمكين الأسر وتعزيزها، ينبغي تعزيز منظومة الإنتاجية في الأسر. ومع شعور الأسر بالأمن الاقتصادي، يزداد إدراكها لتشكيل الأسرة واستقراراها وانتاجيتها ومساهمتها في المجتمع. وتهدف المبادرات الاستراتيجية الموضحة أدناه إلى توفير خطوات ملموسة لتحقيق إنتاجية أكبر لمؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء.

المبادرات/ الإجراءات الإستراتيجية

تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وجه التحديد بالنظر في المبادرات الاستراتيجية الآتية (SGs) لتحسين إنتاجية مؤسسة الزواج والأسرة.

1. تخصيص ميزانية معقولة لوضع سياسات ومبادرات وبرنامج لتعزيز إنتاجية الأسر في النظام الاقتصادي.
2. معالجة مختلف أبعاد ظاهرة الفقر والجوع، المخاطر التي تواجه الأسرة، ومواطن ضعفها.
3. ضمان وصول الفقراء إلى الرعاية الصحية والتعليم والأمن الغذائي والخدمات الاجتماعية بهدف الحفاظ على وحدة الأسرة وقيمها.
4. تقديم بدلات نقدية للعائلات التي ترعى الأطفال أو لأحد أفراد الأسرة المعوقين أو المسنين.
5. تيسير ترتيبات رعاية الطفل، مثل توفير الرعاية العامة للأطفال، وتقييمها من حيث مدتها الجاذبية والجودة والشمولية الاجتماعية، والقدرة على تحمل التكاليف والعالمية.
6. ضمان العمل اللائق والنمو الاقتصادي للأسر من خلال إدخال القوانين والسياسات والبرامج المتخصصة ذات الصلة من قبل الحكومات والمشرعين في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز قابلية توظيف أفراد الأسرة وإنتاجيتهم.
7. وضع سياسات تهدف إلى زيادة توظيف الشباب وتوفير التدريب على المهارات المتعلقة باحتياجات سوق العمل.
8. وضع حوافز للأنشطة الاقتصادية الموجهة نحو الأسرة، مثل التخفيضات الضريبية العائلية والحوافز.

9. وضع سياسات لتشجيع وتحسين ظروف العمل وخلق بيئات عمل لائقة ومأمونة وسائلة للمرأة.
10. تمكين الأسر اقتصاديًا من خلال الدعم المالي والخدمات الاجتماعية وخلق فرص العمل التي تستهدف بشكل خاص تقوية الأسر. على سبيل المثال، الحصص الحكومية على توظيف الأمهات بدوام جزئي.
11. تطوير برامج ومبادرات بين القطاعين العام والخاص لدعم الإنتاجية الاقتصادية للأسر.
12. إنشاء برامج وسياسات خاصة للعائلات الريفية. على سبيل المثال ، فرص عمل محددة في المناطق الريفية مصممة لتسهيل توظيف النساء وتنمية مهاراتهن.
13. معالجة القضايا المتعلقة بالقوة الاقتصادية والمالية للأسرة من خلال تقديم المساعدة المالية للمشاركة في مشاريع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية.
14. تقديم الدعم للأعمال العائلية في شكل تمويل وتدريب وحوافز لتعزيز الإنتاجية.
15. الوصول إلى الأسر للحصول على الدعم المالي من هيئات التمويل والبنوك كشكل من أشكال التدخلات الداعمة والتيسيرية من جانب الحكومة والهيئات الأخرى ذات الصلة.

5. **المجال/ الهدف الإستراتيجي 5: تحسين رفاه وإزدهار مؤسسة الزواج والأسرة**

تمكين مؤسسة الزواج والأسرة تفعيل أدوارها على مستوى الحفظ والمشاركة والإنتاجية يمهد الطريق لأدوار فعالة على مستوى الرفاه والرخاء والتقدم للأسر والمجتمع كله. ولا يشير الازدهار الأسري إلى الرفاهية المادية للعائلات فحسب، بل يشير أيضًا إلى الجوانب غير المادية التي تقاس بحماية الحياة والدين، والفكر، والعقل، والحياة، والنسل، والمال، والحفاض على القيم الأخلاقية إلى جانب السعادة. وواضح بأن العديد من الدول الأعضاء تواجه صعوبات جمة في تحققي مستوى مقبول من الرفاه الأسري، ولكن هذا لم يمنع دولا أخرى من تحقيق مستويات معتبرة. إن بعض دول منظمة التعاون الإسلامي تمكنت من توفير رفاه من خلال نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهي قادرة على توفير الرخاء الاقتصادي للأسر لكنها تركز أكثر على الجوانب المادية وليس الجوانب المعنوية غير المادي لمؤسسة الزواج والأسرة. وهناك كذلك بعض الدول التي تحاول النظر إلى الرفاه من الجوانب غير المادية والمعنوية ولكنها في الكثير من الأحيان تواجه صعوبة نظرا لقلة الموارد المالية وضعف القدرة الاقتصادية. ولذلك، يتطلب الأمر تعزيز رفاه مؤسسة الزواج والأسرة تنفيذ المبادرات الإستراتيجية المذكورة أعلاه والمتعلقة بالإنتاجية، وتعزيز الإنتاجية للوصول إلى الرخاء عن طريق توفير الإرشاد والدعم والتمكين غير الماديين. والمبادرات الاستراتيجية الموضحة أدناه تهدف إلى توفير مجموعة من الإجراءات الملموسة لتعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة لتصبح أكثر رفاها وازدهارا.

المبادرات/ الإجراءات الإستراتيجية

تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وجه التحديد بالنظر في الأهداف الاستراتيجية التالية (SGs) لتحسين وتعزيز وتمكين ازدهار مؤسسة الزواج والأسرة من الناحية المادية وغير المادية.

1. تخصيص ميزانية معقولة لوضع سياسات ومبادرات وبرنامج لتعزيز الرفاه والازدهار المادي وغير المادي للأسر من خلال تأهيليها وتقوية إنتاجيتها.
2. إجراء أبحاث ودراسات شاملة بشأن العوامل غير المادية التي تؤثر على سعادة الأسر والزيجات، وتطبيق مخرجات هذه الدراسات لتحقيق ذلك.
3. تعزيز البرامج والسياسات الرامية إلى منع الزواج المبكر والزواج القسري وكذلك زواج الأطفال لتعزيز مؤسسة الأسرة والقضاء على الإضرار برفاهيتها.
4. زيادة عدد خدمات الأسرة العامة مثل: استشارات الأسرة والوساطة ومهارات تنمية الرفاه.
5. توفير أنظمة الدعم الاجتماعي للأشخاص المطلقين وخاصة النساء والأطفال لرفع مستوى رفاههم إلى الحد المقبول.
6. رفع الوعي للتعامل مع السلوكيات السلبية الاجتماعية المرتبطة بالحالة الزوجية للأفراد.
7. تحسين نطاق وتقديم خدمات الضمان الاجتماعي لتشمل أحكاماً خاصة للعائلات والأزواج.
8. تقديم المساعدة القانونية وخدمات المشورة والدعم النفسي للأزواج المبكرين أو المتزوجين قسراً.
9. تعزيز دور المؤسسات الدينية التي توجه إلى تحسين رفاه مؤسسة الأسرة من خلال تجسيد الدور قيم العمل الصالح، والاتقان، وتقوية الأداء بناء على توجيهات الدين.
10. تحسين ممارسات جمع البيانات المتعلقة بانتشار مشكلات الرعاية الصحية التي تؤثر على رفاهية الأسرة وازدهارها.
11. تشجيع خدمات وتدخلات المؤسسة الطبية والصحية الخاصة بالصحة العقلية الموجهة نحو الأسرة وآليات الدعم - وخاصة الآليات التي تستخدم العلاقات الأسرية بين الأجيال لرعاية الأفراد المعاقين ذهنيا ونفسيا وعقلياً.
12. تعزيز الحوار مع المنظمات غير الحكومية في دعم رفاه وازدهار مؤسسة الزواج والأسرة من خلال المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.
13. إطلاق منصات للوساطة في الحوارات بين الشباب وعائلاتهم حول الموضوعات التقليدية والمعاصرة.
14. تطوير برامج مجتمعية للعائلات لتعزيز العلاقات بين الشباب والأسرة.
15. زيادة الوعي بمزايا الشيخوخة النشطة وآثارها على الأسرورفاهها.
16. تصميم سياسات لتعزيز فكرة تقاسم المسؤوليات في الأسرة بين الرجل والمرأة من أجل تحسين رفاه الأسر.
17. التعامل مع سوء التصرفات والتحيزات بشأن مشاركة الأب ودور الأب في الحفاظ على القيم العائلية.
18. تشجيع الآباء على المشاركة في حياة أسرهم وأطفالهم من خلال البرامج والأنشطة المجتمعية التي تجمع الأسر والأطفال والآباء معًا.
19. تحسين آليات جمع البيانات والرصد على مستوى منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بمختلف أشكال العنف وتأثيرها على الأسر ورفاهها.
20. زيادة الوعي بشأن حظر العنف الأسري من قبل الإسلام والأحكام القانونية والقواعد الاجتماعية.

6. المجال/ الهدف الإستراتيجي 6: تعزيز الشركات والتعاون في تطبيق سياسات تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء

تختلف الدول الأعضاء في سياساتها الوطنية التي تتناول مؤسسة الزواج والأسرة. وقد تمكنت بعض الدول من تنفذ سياسات ناجحة، بينما تفتقر بعض الدول الأخرى إلى استرايتجيات وسياسات شاملة ومتكاملة لمواجهات التحديات الكبيرة التي تواجه تواجه مؤسسة الزواج والأسرة. ومع ذلك، تحتاج الدول الأعضاء إلى توسيع وتعميق وتنظيم شركاتها وتعاونها في تطبيق السياسات الفعالة في مجال الزواج والأسرة. وكذلك بناء الجسور وتعزيز التعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة في المسائل المتعلقة بمؤسسة الزواج والأسرة. كما ينبغي أن تكون هناك منصات وقنوات حوار تتيح الأعضاء تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات العملية. إن التحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة متعددة ومعقدة، مما يتطلب اتباع نهج تعاوني ليس فقط على المستوى الوطني بين الدول الأعضاء، ولكن أيضًا على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتحتاج كل هذه الجهات الفاعلة إلى بناء قنوات اتصال وأساليب موحدة لتعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.

المبادرات/ الإجراءات الإستراتيجية

تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وجه التحديد بالنظر في الأهداف الإستراتيجية التالية (SGs) لبناء منصات وروابط وأشكال مختلفة من الوسائط لزيادة التعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياسات الزواج والأسرة.

1. يتعين على منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء تخصيص ميزانية محددة لتعزيز التعاون من أجل تطبيق الإستراتيجيات والبرامج والمبادرات الخاصة بمؤسسة الزواج والأسرة. كما ينبغي أن يكون هذا الاستخدام للميزانية موجهاً نحو مشاريع وبرامج تكون مؤثرة وداعمة للدول الأعضاء المستحقة، ويكون لها أثر في تقوية مؤسسة الزواج والأسرة.
2. إنشاء شبكات وروابط مع الهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة، نظامها الإيكولوجي وتمكينهما وتعزيزهما. وعلى هذا النحو، ستكون هناك آلية للإبلاغ والترويج عن أثر التعاون وبرامج الأسرة المشتركة وتقييمه.
3. إشراك الشركاء المحليين مثل: قادة المجتمع والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية في مختلف الدول الأعضاء في برامج ومشاريع التمكين والتنمية المتعلقة بالأسرة والزواج. كما ينبغي أن تكون هناك آلية لتقييم مشاركة أصحاب المصلحة والشركاء في برامج ومشاريع تمكين الأسرة.
4. وضع تدابير وآليات فعالة للتعاون والتنسيق بين الإدارات والوكالات الحكومية وغير الحكومية بشأن التنفيذ الفعال والمهني لخدمات وبرامج تمكين وتنمية الأسرة. ولهذا السبب ينبغي تعزيز الحكامة وإدارة الزواج ومؤسسة الأسرة وتعزيز السياسات الحكومية ودعمها.
5. تحسين دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من أداء دورها في التنمية المجتمعية. ومن ثم فالمطلوب

هو تصميم وتنفيذ المنصات والمبادرات المشتركة لتفعيل أدوار كل صاحب مصلحة من المتعاملين والمستفيدين.

6. إنشاء شراكات فعالة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتوحيد الجهود في دعم الأسرة للاضطلاع بدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
7. إطلاق منصات نوعية محددة لمعالجة القضايا المتعلقة بالزواج والأسرة وذلك بمشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة في الدول الأعضاء.
8. إنشاء قنوات اتصال ثابتة ومستدامة بين الوزارات والوكالات والجهات الفاعلة ذات الصلة فيما يتعلق بقضايا الزواج والأسرة على مستوى الدول الأعضاء.
9. تطوير منتديات نوعية متخصصة يمكن فيها مناقشة قضايا وتحديات الزواج والأسرة في مختلف الدول الأعضاء وتكون لها تنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي من أجل وإيجاد حلول متبادلة وتنفيذها لصالح مؤسسة الزواج والأسرة.
10. الاستفادة من التقنيات الجديدة لبناء وسائل تواصل فعالة من حيث التكلفة وتوفير صوت لعدد متزايد من الجهات الفاعلة بشأن القضايا المتعلقة بالأسرة والزواج. وسيوفر هذا التواصل الفرص للعديد من الشركاء المعنيين بالنهوض بقضية الزواج وتمكين مؤسسة الأسرة.
11. تطوير برامج على مستوى منظمة التعاون الإسلامي للأسر والأزواج؛ حيث يمكن للعائلات المختلفة من مختلف دول منظمة التعاون الإسلامي الالتقاء وتبادل الأفكار وأفضل الممارسات وبرامج التمكين المشتركة. (برامج التبادل العائلي).
12. بناء منصة إقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل توجيه مؤسسة الزواج والأسرة في القضايا المشتركة بين الدول الأعضاء. كما ينبغي أن تتألف المنصة الإقليمية من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من المؤثرين المحليين إلى القطاع الخاص. وتعمل هذه المنصة على توفير فرص للتعاون ومشاركة الموارد التي تقود برامج تمكين الأسرة المشتركة.
13. إنشاء مهرجانات لصالح قضايا مؤسسة الأسرة والزواج على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، ومنتديات لتبادل المعرفة الخبرة، وأيام خاصة مكرسة بشكل مباشر لمعالجة قضايا الأسرة والاحتفال بنجاح وإنجازات الأسر في العالم الإسلامي.
14. تعزيز التعاون بين البلدان الإسلامية وإقامة شراكات في المسائل التي تهم تمكين الأسرة وتنميتها على المستوى الدولي مثل الأمم المتحدة.
15. تتبع ورصد تنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. وتقديم خدمات الخبرا المتخصصين لدعم للدول التي تحتاج إلى المساعدات من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية.

7. **المجال/ الهدف الإستراتيجي 7: تقوية وإدارة مؤسسة الزواج والأسرة من خلال التشريعات، والسياسات والقوانين وآليات الحكامة الجيدة**

بالإضافة إلى العناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، هناك حاجة إلى إنشاء أطر قانونية شاملة تحافظ على مؤسسة الزواج والأسرة وتشجعها وتدعمها. ويوجد حاليا لدى بعض دول منظمة التعاون الإسلامي تشريعات وطنية بشأن مؤسسة الزواج والأسرة.

ولكن هناك بعض الدول التي مازالت لم تطور أطر تشريعية وقانونية متكاملة وفعالة لمعالجة قضايا مؤسسة الزواج والأسرة . ولهذا ينبغي دعم تطوير إرشادات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي تكون أرضية مشتركة لفقائد الدول الأعضاء. كما ينبغي تطوير التشريعات والسياسات والقوانين التي تهدف إلى الحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة لدعم العناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبدون وجود إطار قانوني مناسب لتعزيز دور مؤسسة الزواج والأسرة في المجتمع، ستكون الجهود المبذولة لتمكينها محدودة وغير فعالة. وبالتالي، فإن التوجيه على مستوى منظمة التعاون الإسلامي بشأن التشريعات والسياسات والقوانين ستمكن الدول الأعضاء من تطوير وتعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في بلدانهم.

المبادرات/ الإجراءات الإستراتيجية

تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وجه التحديد بالنظر في الأهداف الإستراتيجية التالية (SGs) لتحسين أو إنشاء أو تطوير التشريعات والسياسات والقوانين لتعزيز وتقوية مؤسسة الزواج والأسرة.

1. يتعين على المنظمة والدول الأعضاء تخصيص ميزانية محددة للقضايا المتعلقة بوضع وتطبيق التشريعات والسياسات والقوانين الخاصة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة.
2. تحسين أو تطوير التشريعات التي تمنع الممارسات الضارة التي تؤثر سلبا على مؤسسة الزواج والأسرة مثل زواج الأطفال.
3. تقديم الخدمات القانونية للأفراد المتأثرين سلبًا في القضايا المتعلقة بالأسرة والزواج.
4. تجريم العنف الأسري بجميع أشكاله باتخاذ الترتيبات القانونية اللازمة.
5. تطوير برامج تدريبية للعاملين في القضاء حول كيفية التعرف على ضحايا العنف الأسري والتعامل معهم بشكل فعال.
6. ضمان إنفاذ الأحكام القانونية وتدابير السياسة المتبعة لمكافحة العنف الأسري.
7. تطوير آلية لتتبع القضايا القانونية المتعلقة بالعائلات والزواج لفهم القضايا والتحديات بشكل أفضل وتطوير حلول فعالة لها.
8. تعزيز إشراك أفراد الأسرة في عملية الخروج بقانون الأسرة والتشريعات.
9. التأكد من أن القوانين المتعلقة بشؤون الأسرة تشمل القواعد المناسبة لحماية الأسرة ووضع التدابير المناسبة لضمان أن القانون مناسب وتسهيلات إنشاء الحقوق وتنفيذها.
10. تشكيل مجموعات أو وحدات بحثية متخصصة للشروع في البحوث والدراسات المتعلقة بتشريعات الأسرة لضمان وجود تقييم مناسب وتحليل واقعي لوضع الأسرة وسياقها قبل وضع قوانين جديدة.
11. استخدام التكنولوجيات الجديدة وأساليب الإدارة الفعالة لحل مسائل الإدارة المتعلقة بمؤسسة الزواج والأسرة.
12. تحسين الخدمات الحكومية للأسرة ودعم برامج التنفيذ والمراقبة الفعالة.
13. تحسين التنسيق بين الوكالات الحكومية وغير الحكومية بشأن الخروج بتشريعات وسياسات محددة تتعلق بمؤسسة الزواج والأسرة.
14. التأكد من أن التشريعات والسياسات والقوانين تتوافق مع الجهود الاجتماعية والمجتمعية والثقافية.

15. زيادة الوعي بين الأسر والأزواج بشأن حقوقهم القانونية من خلال الحملات التوعوية.

8. المجال/ الهدف الإستراتيجي 8: تعزيز وترويج تنظيم مؤسسة الزوج والأسرة من خلال فعاليات التنمية المستدامة

يتمثل أحد الجوانب الهامة في تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في القيام بذلك من خلال التنمية المستدامة وفي الوقت نفسه تنفيذ التنمية المستدامة من خلال مؤسسة الزواج والأسرة. في هذا الصدد، نؤكد على علاقة الدمج بين أهداف التنمية المستدامة آليات تمكين مؤسسة الزواج والأسرة، ففي الوقت الذي ينبغي فيه تعزيز مؤسسة الزواج والأسرة ينبغي كذلك تأكيد ضرورة تحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا يمكن اعتبار هذا المجال الاستراتيجي هدفًا شاملاً لجميع الأهداف الاستراتيجية المذكورة في هذه الوثيقة. ذلك لأن الدول الأعضاء يعملون جميعا من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، والتي يتقاطع العديد منها بشكل مباشر أو غير مباشر مع مؤسسة الزواج والأسرة. وللكي تُحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ودمج ثقافة التنمية المستدامة في جميع الأنشطة التنموية لمؤسسة الزواج والأسرة، يتم تقديم المبادرات الاستراتيجية أدناه.

المبادرات/ الإجراءات الإستراتيجية

تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وجه التحديد بالنظر في الأهداف الاستراتيجية التالية (SGs) لإدراج التنمية المستدامة كجزء من عمل الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة من خلال مؤسسة الزواج والأسرة.

1. يتعين على منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء تخصيص ميزانية محددة لتعزيز ثقافة التنمية المستدامة من خلال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة.
2. تعزيز برامج التوعية والحملات التثقيفية بشأن الحاجة إلى ثقافة الاستدامة.
3. تقديم الأموال والدعم لزيادة العدالة الاجتماعية بين أفراد الأسرة.
4. زيادة الإنتاجية الاقتصادية وتعزيز ثقافة الأعمال الأسرية لتشجيع الإنتاجية والاكتفاء الذاتي.
5. ربط أهداف تنمية الأسرة وتمكينها بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
6. استخدام منصات التعليم والإعلام لتعزيز الوعي وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للأسرة.
7. دعم البرامج التعليمية والاجتماعية لتعزيز ثقافة الحفاظ على البيئة وحمايتها في الأسرة.
8. تعزيز التعليم الديني في مسائل الحفاظ على البيئة والحفاظ عليها حسب تعاليم الإسلام.
9. توفير برامج التنمية المستدامة للأسر.
10. وضع سياسات وتشريعات وحوافز تعزز وتقوي إدارة الأسر وترغب في أن تصبح جزءًا من التنمية المستدامة.

9. المجال / الهدف الاستراتيجي 9: تقديم الدعم للأقليات المسلمة وأسر المهاجرين واللاجئين ومناطق الصراع

مقارنةً بأجزاء أخرى من العالم، تعمل منظمة التعاون الإسلامي على تقديم الدعم اللازم لمساعد الأسر المهاجرة واللاجئة داخلياً داخل الدول الأعضاء، وكذلك خارجها. وتواجه الأسر والأزواج المهاجرون واللاجئون عددًا من التحديات التي تضعف مؤسسة الزواج والأسرة. وبالمثل، تواجه الأسر المسلمة في بلدان الأقليات العديد من التحديات. إن التكيُّف مع الثقافات واللغات والحواجز الاقتصادية الجديدة وتأثير الأعراف الاجتماعية الخارجية إلى جانب العديد من الصعوبات الأخرى التي تواجهها أسر المهاجرين واللاجئين تستدعي اهتماماً خاصاً بهذه المسألة. وتهدف المبادرات الإستراتيجية الموضحة أدناه إلى توفير الدعم لعائلات المهاجرين واللاجئين المسلمين داخل الدول الأعضاء، وتلك الموجودة خارج الدول الأعضاء.

المبادرات/ الإجراءات الإستراتيجية

تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وجه التحديد بالنظر في المبادرات الاستراتيجية التالية ((SGs) لدعم أسر المهاجرين واللاجئين المسلمين.

1. يتعين على منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء تخصيص ميزانية محددة لدعم أسر المهاجرين واللاجئين المسلمين وكذلك الأسر المسلمة في بلدان الأقليات
2. تطوير آليات جمع البيانات والإبلاغ والمراقبة من أجل قياس احتياجات الأسر المهاجرة بشكل أفضل في البلدان المضيفة.
3. تطوير برامج التعليم والتدريب على المستوى الوطني وداخل الدول الأعضاء لعائلات المهاجرين والمهاجرين لإعدادهم لمواجهة التحديات المرتبطة بالتكيف مع بيئة جديدة.
4. إنشاء مراكز لتجمعات المهاجرين يمكنها من توفير الخدمات الثقافية والدينية التي تساعد على حماية مؤسسةالزواج والأسرة.
5. تطوير آليات لإبلاغ الأسر المهاجرة بحقوقها ومسؤولياتها.
6. دعم أسر المهاجرين واللجوء، وتزويدهم بالاحتياجات والخدمات اللازمة مثل المالية، والرعاية الصحية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، وتقديم المشورة الأسرية والإرشاد.
7. تصميم خطط لمنع مثل هذه الهجرة السلبية وتشريد الأسر، مما يسبب لهم مشاكل ثقافية ودينية واجتماعية وقانونية وثقافية هائلة.
8. إنشاء صناديق الدعم المالي لأسر المهاجرين والملاذ لضمان رفاهيتهم ومعايير جودة حياتهم من خلال مساهمة القطاع الخاص والبنوك الإسلامية.
9. الاستفادة الفعالة من الأموال الواردة من الزكاة والتبرع والأوقاف لدعم المشاريع والبرامج الخاصة بأسر المهاجرين والمهاجرين.
10. صون وحماية الحقوق الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لعائلات المهاجرين واللاجئين خارج دول منظمة التعاون الإسلامي في المنتديات والهيئات الإقليمية والدولية.

10. المجال الاستراتيجي 10: تطوير وتنفيذ مبادرات نوعية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة

بصرف النظر عن المجالات الاستراتيجية المحددة المقترحة أعلاه، يقدم المجال الاستراتيجي رقم 10 مبادرات استراتيجية عامة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذها من أجل تعزيز تمكين مؤسسة الزواج والأسرة. والغرض من ذلك هو تشجيع الدول الأعضاء على الخروج بمبادرات نوعية مركزة قد تحفز وتشجع على التغيير السريع وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. وتهدف الاقتراحات العامة الموضحة أدناه إلى أن تكون بمثابة أهداف شاملة ومبادرات إستراتيجية أساسية للحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة ينبغي أن تأخذها الدول الأعضاء بعين الاعتبار.

المبادرات/ الإجراءات الإستراتيجية

تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وجه التحديد بالنظر إلى الأهداف الاستراتيجية التالية (SGs) باعتبارها اقتراحات عامة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة.

1. ينبغي لنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء تخصيص ميزانية محددة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. تنفق معظم الدول المتقدمة ما يقرب من 2 ٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على القضايا المتعلقة بالأسرة. والمتوسط الذي ينفق في الدول الأعضاء أقل بكثير؛ ولذلك ينبغي أن تهدف الدول الأعضاء إلى تحصيص 2٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على دعم تمكين الزواج والأسرة.
2. اعتماد منظور الأسرة في أهداف التنمية، مع التركيز على برامج التنمية والمشاريع التي تجعل الاقتصاد الأسري التنموي في صميم خطط وسياسات التنمية الوطنية.
3. بذل جهود حثيثة لاعتماد نهج متكامل للسياسات الوطنية بشأن الأسرة ومؤسسة الزواج، بما في ذلك تعزيز دور الأسرة في بناء الشخصية المسلمة وفي حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحقوق المرأة والأطفال والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والحفاظ على القيم التربوية والأخلاقية التي تضمن دعم الأسرة وتمكينها.
4. دعم آليات التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي لمعالجة قضايا الأسرة وتوحيد جهود جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتفاعل مع بعضها البعض لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.
5. حث الدول الأعضاء على تحويل المسؤولية الأخلاقية للوالدين تجاه الأطفال إلى التزامات محددة وقابلة للتنفيذ، مع السعي لإدراج تلك الالتزامات في البرامج والخطط الوطنية التي تتناول قضايا الزواج والأسرة في المجتمعات الإسلامية.
6. تفعيل دور الشراكة بين الهيئات الحكومية والسلطات المحلية والإقليمية والمجتمع المدني في تثقيف الأفراد والجماعات من خلال تعزيز وسائل الإعلام المحلية لدورها المهم في نشر الوعي وتحقيق التكامل والتعاون فيما بينها، وعقد اجتماعات دورية بين الآباء والمؤسسات التعليمية لمناقشة أفضل الطرق لتربية الأطفال ومنحهم القيم الأخلاقية الفاضلة، ولثنيهم عن أي سلوك غير أخلاقي.
7. القيام بحملات توعية للشباب والأسر والمجتمع بشأن أهمية الأسرة ودورها في تعليم الأطفال. تشمل هذه الحملات المدارس والمعاهد والمراكز الثقافية والاجتماعية والمصانع ووسائل الإعلام ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة ووسائل الإعلام الاجتماعية، وتفعيل دور المجتمع المدني في تنمية الأسرة وأنشطة

التمكين. وأيضا، غرس الثقافة والقيم والتي تبني الأخلاق الحميدة لدى الأطفال وأفراد الأسرة.

8. تعزيز قدرة المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية والاجتماعية والقادة الدينيين والمجتمع المدني في الدول الأعضاء على تحمل مسؤولياتهم في تطوير القيم الإنسانية كأساس للنظام الأخلاقي المتكامل، وهو أمر مشترك بين الطبيعة البشرية، وقد أكدتها الأديان والثقافات.
9. ينبغي أن تنشئ منظمة التعاون الإسلامي تحديداً معهد للبحوث والاستشارات والتدريب خاص بتمكين مؤسسة الزواج وألأسرة في العالم ألإسلامي، من أجل المساعدة في برامج البحث والتحليل والرصد والتقييم والتمكين والاستراتيجيات والمناهج المبتكرة الخصة بالأسرة.
10. إنشاء صندوق بناء قدرات مؤسسة الزواج والأسرة ويكون تابعا لمنظمة التعاون الإسلامي لدعم الأسر في الدول الأعضاء وفي بلدان الأقليات المسلمة وفي بلدان النزاعات ومناطق الحرب.

IV. الخطوات المقبلة على طريق التنفيذ

الوضع فيما يتعلق بمؤسسة الزواج والأسرة ليس سلبياً كما هو الحال في البلدان المتقدمة. ومع ذلك، تظهر الاتجاهات في جميع أنحاء منظمة التعاون الإسلامي أن الدول الأعضاء بدأت على نحو متزايد في تجربة التأثيرات السلبية من الاتجاهات العالمية، وسوف تستمر في الارتفاع في هذه الاتجاهات. لذلك ، من الأهمية بمكان أن تتخذ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الآن إجراءات لعكس التأثيرات السلبية بالفعل على الزواج والأسرة، والأهم من ذلك منع التحديات المتزايدة للزواج والأسرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. إن أكثر الطرق كفاءة وإنتاجية لمواجهة هذه التحديات هي إدراك أهمية مؤسسة الزواج والأسرة لتنمية المجتمع وازدهاره ، وفي هذا الإطار، تمكّن تنظيم الزواج والأسرة في جميع الجوانب باعتبارها لبنة في المجتمعات والمجتمعات إنسانية.

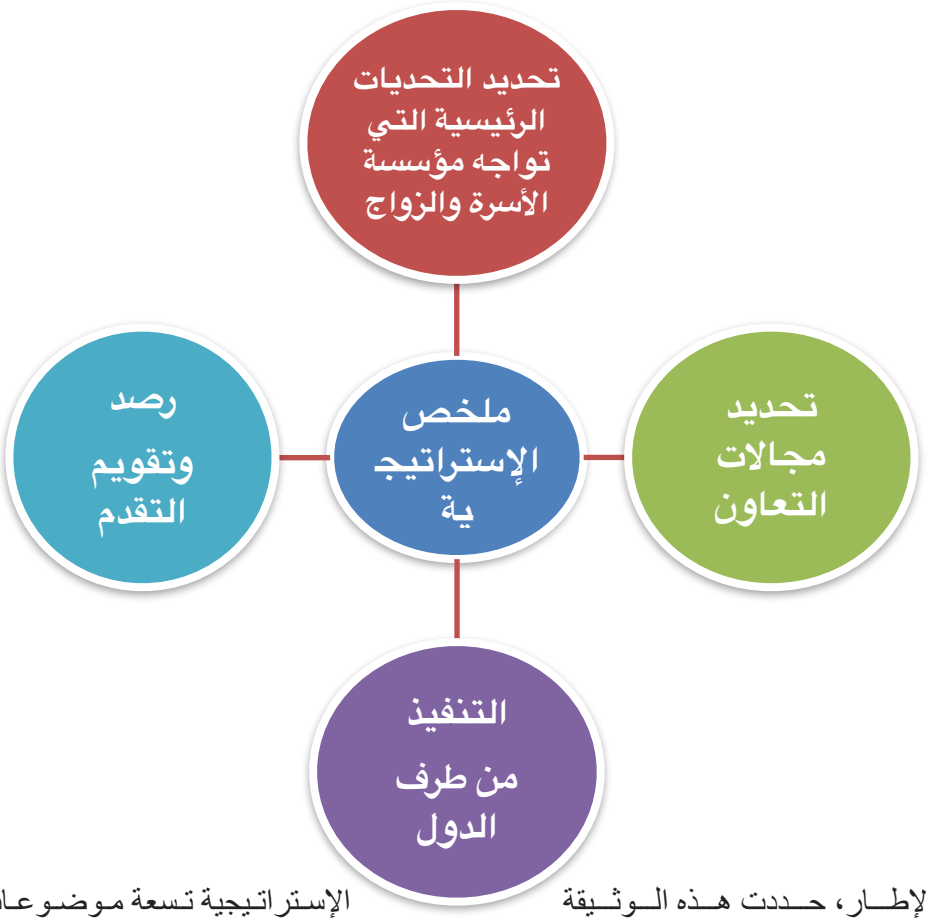

ضمن هذا الإطار، حددت هذه الوثيقة الإستراتيجية تسعة موضوعات وقضايا تشكل تحديًا لمؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء. وللتغلب على هذه التحديات وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء، اقترحت الوثيقة 10 أهداف/ مجالات استراتيجية لها 165 هدفًا استراتيجيًا محددا. كما اقترحت 32 مؤشر أداء رئيسي على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لغرض قياس الأداء، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وتهدف جميع المجالات الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية إلى تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال مواجهة التحديات الفورية والمتوقعة التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهذا يتطلب أن تلتزم الدول الأعضاء التزاما قويا، وتتخذ خطوات إجرائية تنفيذية من أجل تطبيق المقترحات والمبادرات الاستراتيجية التي ركزت عليها الوثيقة. وينبغي كذلك أن يتضمن هذا الالتزام التعاون البناء بين الدول الأعضاء، وتبادل الخبرات والإمكانات والموارد لمعالجة التحديات القائمة أمام مؤسسة الزواج والأسرة.

ويتطلب تحسين وضع مؤسسة الزواج والأسرة إنشاء آليات تنسيق فعالة تمتد من المستويات الوطنية والإقليمية إلى المستويات الدولية. ومن خلال استراتيجية التمكين، تصبح مؤسسة الزواج والأسرة عامل ديناميكي، ومنتج يؤثر في التنمية الاجتماعية المستدامة. وفي هذا السياق، تؤكد هذه الاستراتيجية على أهمية الحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة وتفعيل دورها في المشاركة والإنتاجية واالرفاه، والتنمية المستدامة الإيجابية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولتحقيق ذلك، من الضروري اتباع نهج كلي جماعي للتمكين لضمان قوة مؤسسة الزواج والأسرة، واستقرارها، واستمراريتها، وسلامتها ورفاهيتها في الدول الأعضاء. وتمشيا مع هذا الرأي تدعو الوثيقة الاستراتيجية إلى التنفيذ الفعال، وفي الوقت الزمني المناسب والمنسق للأهداف الاستراتيجية المقترحة. كما ينبغي أن تقترن آلية التنفيذ والتنسيق بآلية للإعلام والترويج من تساهم في جمع المعلومات والإحصائيات عن السياسات والأنشطة المخطط لها والمنفذة والمكتملة التي تضطلع بها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتبادلها بين الدول الأعضاء للتأكد من تحقيق الأهداف والمبادرات المقترحة.

الخطوة التالية

أكدت وثيقة الإستراتيجية المقترحة أهمية مجموعة من الأهداف الإستراتيجية والمبادرات الإستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي توضح الصورة الأكبر لما يجب القيام به فيما يتعلق باستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي. وتقدم هذه الوثيقة إطارا للجهود المشتركة التي ينبغي أن تقوم بها المنظمة والدول الأعضاء من أجل تمكين مؤسسة الزواج والأسرة.

ومن ثم فالخطوة التالية المهمة هي تشكيل مختبرات التنفيذ على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء، والمجموعات المتخصصة والتي تضع جدول زمني وخطط وبرامج عملية محددة ذات أولوية لبدء تنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين الأسرة. كما ينبغي أن يكون هناك أفراد أو هيئات مكلفة بتبني البرامج والمشاريع التنفيذية، والترويج لها، وتطبيقها ومتابعتها والاعلام عن نتائجها وانجازاتها وأثارها في الدول الأعضاء أو على مستوى منظمة التعاون الإسلامي. وتعزيز التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة والمستفيدين المعنيين، ومشاركتهم في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل أمر بالغ الأهمية.

ومن جهة أخرى ينبغي أن يتم تعزيز وترويج تنفيذ هذه الاستراتيجية الطموحة للجهات المعنية وأصحاب المصلحة. وهنا ينبغي يلعب الإعلام والاتصال أدوارًا مهمة في جعل هذه الاستراتيجية مقبولة وقابلة للتنفيذ لدى مختلف أصحاب المصلحة وفي الدول الأعضاء والمجتمع والمؤسسات العنية الأسرة والأفراد. من أجل ضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية ومراقبتها، هذه مجموعة من التوجيهات الضرورية:

1. تحديد وإعداد مؤشرات الأداء الرئيسية المناسبة، والتي تتماشى وسياق وظروف كل دولة عضو.
2. تقوم منظمة التعاون الإسلامي بتشكيل فريق متخصص لتنسيق تطبيق مؤشرات الأداء الرئيسية ومتابعتها على مستوى المنظمة ووضع التدابير اللازمة لتنفيذها على مستوى الدول الأعضاء المعنية.
3. تحديد النتائج المتوقعة التي تسهم في تحقيق الأهداف والغايات.
4. تحديد وتخصيص الموارد اللازمة، والأفراد، والعمليات، والتدابير الخاصة بالتنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجية.
5. الانخراط في التواصل المستمر والتشارك مع أصحاب المصلحة والمنفذين لضمان التآزر والتنسيق بين الإجراءات والجهود المؤثرة.
6. إعداد آليات فعالة للمراقبة والإبلاغ وتقييم مستوى الأداء على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية والفرعية.
7. -ضمان متابعة مستمرة لتحسين الأداء على جميع المستويات.
8. التأكد من أن تنفيذ الاستراتيجية يتبع المعايير والوقت والموارد المحددة، والتنسيق والاتصال بين الجهات الفاعلة والمنفذين. ومن ثم فلابد من تعزيز الحكامة الرشيدة والإدارة الفعالة، وتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات والمعايير الديناميكية ، والتآزر والإجراءات القائمة على الأداء ، سوف تؤتي ثمارها وتساعد في تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.
9. تعد المراقبة والإبلاغ على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء حاسمة بالنسبة للمراجعة المستمرة للإجراءات والبرامج التي تضمن التأثير المنشود. قد يكون الرصد والإبلاغ ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنويًا أو حسب الفترة والمشروع اعتمادًا على نوع البرامج والمشروعات التي يتم تنفيذها.
10. تقييم الاستراتيجيات والإجراءات والنتائج والنتائج أمر حاسم في تحليل النجاح والفشل، وذلك من أجل إجراء التغييرات والتعديلات اللازمة في واقع التنفيذ. وهذا سيساعد في تحسين تحقيق الأهداف والاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والمشاريع.
11. توحيد البيانات والمعلومات من جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وتقديم التقارير، والنتائج اللازمة للسماح للأعضاء بتحليل وإجراء التغييرات اللازمة لتحقيق النتيجة المرجوة والنتائج.

12. نشر وتعزيز التجارب النجاح وأفضل الإنجازات والممارسات للدول الأعضاء كوسيلة لتشجيع الدول على التنافس في النجاح وتقديم النماذج المرجعية الناجحة في تمكين مؤسسة الزواج والأسرة.
13. ينبغي تأسيس وحدة خاصة تحت منظمة التعاون الإسلامي لجمع وتحليل المعلومات والبيانات الخاصة بتنفيذ استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال متابعة مؤشرات الأداء الرئيسية، واستخدامها في تقديم تقارير دورية وسنوية حول وضع مؤسسة الزواج والأسرة والتقديم في تمكينها. وسيساعد ذلك في تطوير آليات فعالة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي من أجل التنفيذ والمراقبة الفعّالين لاستراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.
14. تشجيع مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية والقطاع الخاص وجميع الشركاء الآخرين محليًا ودوليًا في التنفيذ.
15. خلق الوعي بأهمية استراتيجية المنظمة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وتأثيرها في المستقبل على السياسات الأسرية للدول الأعضاء وتنمية المجتمع.
16. التأكد من أن جميع مستويات التنفيذ والتدخل متضافرة ومنسقة لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة. هذه هي المستويات الرئيسية التي تحتاج إلى التعاون والتنسيق:

الملحق رقم 1: استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي من أجل تمكين مؤسسة الزواج والأسرة: (ملخص الإطار والمبادئ التوجيهية)

يوفر هذا الملحق إطارًا عامًا ومبادئ توجيهية لتطوير وتنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة؛ بما في ذلك تعريف بعض المفاهيم، المبادئ التوجيهية، والمراجعيات، ومجالات النتائج الرئيسية والأهداف الاستراتيجية، ومؤشات الأداء الرئيسية في شكل موجز.

1. تعريف المصطلحات

تعريف الزواج

بشكل عام، يُعرّف الزواج بأنه عقد شرعي بين الرجل والمرأة يُقصد به التمتع ببعضهما البعض، وتكوين أسرة. وبالتالي، فإن العلاقات التي تنشأ بين الرجل والمرأة دون عقد مشروع لن يتم قبولها وفقًا للتعاليم الإسلامية. ويهدف هذا الزواج الشرعي إلى تحقيق الطمأنينة والسكينة والاستقرار والنمو والتنمية المتوازنة بناءا على قيم المودة والرحمة والتعاون والتضامن والتآزر لبناء أسرة متماسكة ومجتمع قوي، وأفراد يساهمون في التنمية المستدامة المتوازنة للمجتمعات.

وبعبارات محددة، الزواج هو الفعل القانوني الشرعي للقبول المتبادل بين الزوج والزوجة في بنية بناء حياة زوجية، وتربية نشئ متوازن، يكون قادرا على تحقيق الإلتزام وممارسة المواطنة المسؤولة بما يتماشى مع التعاليم والقيم الإسلامية.

{وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}. (سورة الروم: الآية: 21).

تعريف الأسرة

بما أن الأسرة تلعب دوراً حيوياً في التنمية المجتمعية وخاصة من المنظور إسلامي، تؤكد الدول الأعضاء على أهمية مؤسسة الزواج والأسرة، وأنها مقدسة في كل الشرائع السماوية المعروفة. وتدعم الدول الأعضاء بناء أسر متماسكة ومتوازنة وقوية ومنتجة. وعليه، ينبغي تسهيل الزواج، وضمان معايير الرفاهية ونوعية الحياة، وحماية وتمكين مؤسسة الأسرة والزواج بالخدمات والدعم اللازمين. ولذلك، يجب أن تتمثل الأهداف الرئيسية في بناء أسر متوازنة ومستقرة وآمنة ومنتجة ومزدهرة تدرك أدوارها ومسؤولياتها الوطنية والدولية من خلال المشاركة الفعالة في بناء الأمة والتنمية المجتمعية المستدامة، بما يتماشى مع القيم والمعايير الإسلامية.

ولتقدير أهمية مفهوم الأسرة في المنظور الإسلامي بشكل أفضل، تجدر الإشارة إلى بعض التعاريف الأخرى من وجهات نظر أخرى. في المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نُص بوضوح على أنه: "(1) للرجال والنساء.. دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين، الحق في الزواج وتأسيس أسرة . يحق لهم التمتع بحقوق متساوية فيما يتعلق بالزواج، وأثناء الزواج وعند فسخه، (2) لا يُبرم الزواج إلا بموافقة حرة وكاملة من الزوجين الراغبين، (3) والأسرة هي والوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع ولها الحق في الحماية من قبل المجتمع والدولة و (4) تتخذ الدول الأعضاء...الخطوات المناسبة لضمان المساواة في الحقوق والمسؤوليات للزوجين...وفي حالة الطلاق، يجب اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير الحماية اللازمة لأي أطفال "https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/).

في وثيقة تفسيرية لعام 2005 فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، تنص الأمم المتحدة بموجب (المسؤوليات الأبوية ومساعدة الدول الأطراف: رقم 15، على أن "ديباجة الاتفاقية تشير إلى الأسرة باعتبارها الوحدة الأساس في المجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وخاصة الأطفال. وتدرك اللجنة أن الأسرة هنا تشير إلى مجموعة متنوعة من الترتيبات التي يمكن أن توفر لرعاية الأطفال

الصغار وتكوينهم وتنميتهم، بما في ذلك الأسرة النووية، والأسرة الممتدة، وغيرها من الترتيبات المجتمعية التقليدية والحديثة، شريطة أن تتسق مع حقوق الطفل والمصالح الفضلى. (https://www.unicef.org/protection/files/CRCGC6_EN.pdf).

من ناحية أخرى، ذكرت هندريكس ف. هولندا، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، رقم 201/1985 ، رقم 10.3 بوضوح أن "فكرة الأسرة يجب أن تشمل بالضرورة العلاقات بين الوالدين والطفل. على الرغم من أن الطلاق ينهي الزواج بشكل قانوني، إلا أنه لا يستطيع حل الرابطة التي تجمع الأب أو الأم والطفل. لا يعتمد هذا الرابط على استمرار زواج الوالدين. "(https://www.ohchr.org/Documents/Publications/SDecisionsVol3en.pdf). وينص الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في المادة 18 منه على ما يلي: "1) الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساس للمجتمع. وينبغي أن تكون محمية من قبل الدولة التي تعتني بصحتها الجسدية والمعنوية و 2) تتحمل الدولة واجب مساعدة الأسرة التي هي الوصي على الأخلاق والقيم التقليدية المعترف بها من قبل المجتمع. "(http: //www.achpr.org/instruments/achpr/).

بناءً على ما سبق، من الواضح أن الأسرة هي الوحدة الأساسية والتنموية للمجتمع. وهي تقوم على عقد زواج قانوني بين الرجل والمرأة المؤهلين بما يتماشى مع القيم والمعايير الإسلامية. ويجب أن تكون الأسرة مهد الحب والاحترام والمودة والرحمة والمكان المقدس؛ حيث تنشئ الذرية وتربى. وتضم الأسرة الزوج والزوجة والأولاد والأقارب والفروع الممتدة. وفي العالم الإسلامي، وبسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية والصناعية الحديثة في المجتمع، لا تزال الأسر الممتدة والنووية تواجه العديد من التحديات. وقد تشمل الأسرة الممتدة عادة الآباء والأمهات والأطفال والأجداد والعمات والخالات. وإذا تمت إدارته جيدًا، فهو يساعد في الحفاظ على الاحترام والوحدة والتضامن والمسؤولية المشتركة بين الأعضاء.

2. تفعيل أدوار الأسرة: محاور التركيز

من أجل تفعيل أدوار مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يجب أن يكون هناك فهم واضح للوضع الحالي ووضع الأسرة وموقعها. وكما هو مؤكد فإن أهمية الأسرة أمر حاسم لوجود المجتمع وتطوره واستمراريته وتجديد حيويته. وبالنظر إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية والدينية، تعتبر الأسرة رابطة مقدسة، ولها دور ديني وحضاري واجتماعي واقتصادي هام. وبشكل عام، يجب إعادة تنشيط أدوار ومسؤوليات الأسرة في العالم الإسلامي من خلال تفعيل أدوارها في مجالات التركيز الستة الآتية:

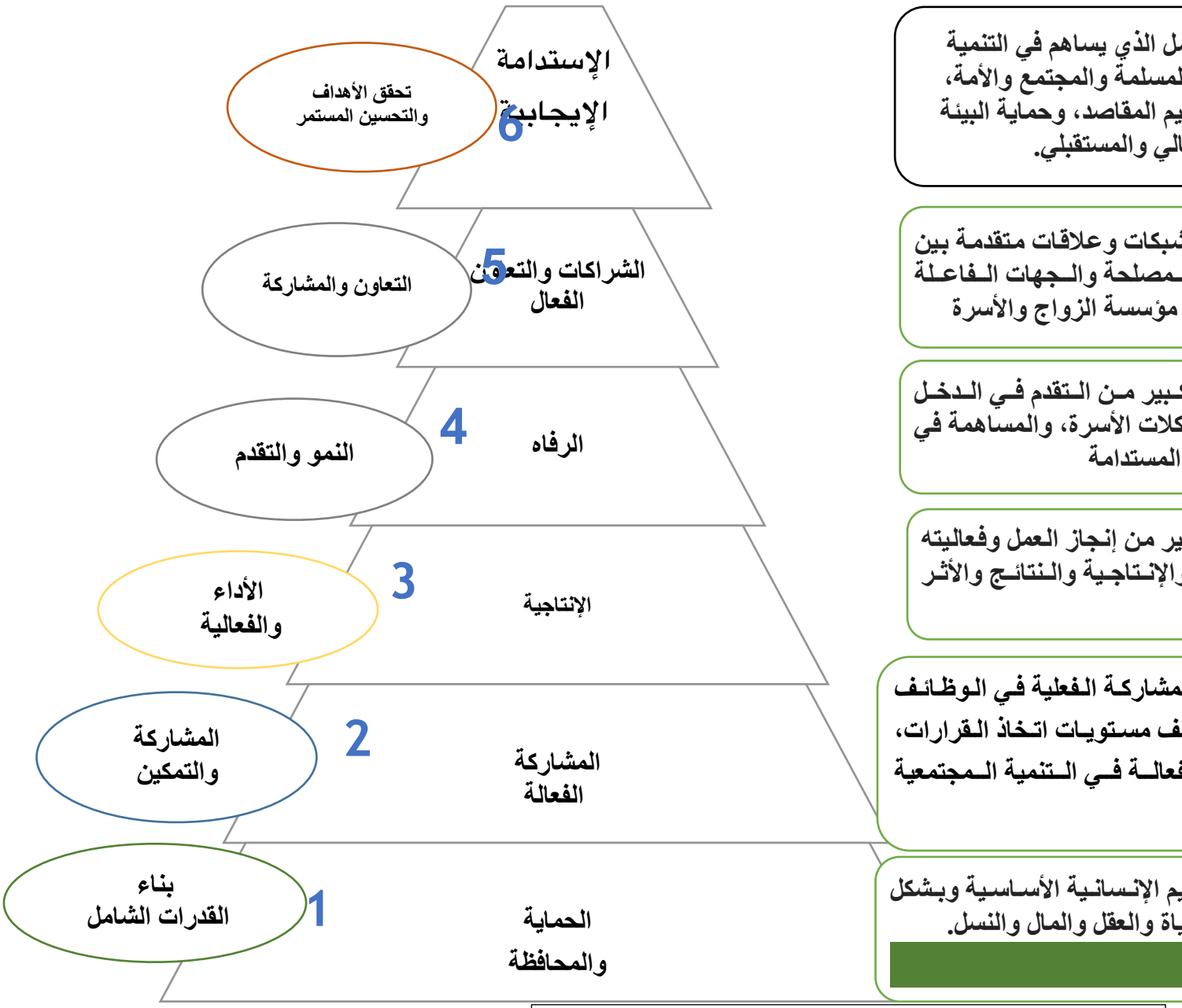

التوضيح رقم 2: مقاربة تفعيل أدوار مؤسسة الزواج والأسرة

نقاط الضعف

ي للصحة العقلية والنفسية والعامة على رفاهية افراد الاسرة في العديد من الدول الإسلامية.
تنمية الأسرة في أولويات الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمؤسسة الزواج والأسرة في بعض الدول الإسلامية.
ال البشري المتمكن والمؤهل ليتولى مسؤولية شؤون مؤسسة الأسرة والزواج في الإدارات والوكالات الوطنية والمحلية في بعض
ية الأعضاء
بين الجهات الحكومية وغير الحكومية واللاعبين الذين يتعاملون مع قضايا ومسائل مؤسسة الزواج والأسرة في العديد من الدول
يؤدي إلى ضعف الخدمات والتواصل.
المالي والأموال اللازمة لتعزيز برامج وأنشطة تنمية الأسرة في العديد من الدول الأعضاء.
ستراتيجية جماعية للعالم الإسلامي في التعامل مع قضايا ومشاكل مؤسسة الزواج والأسرة.
ت والبيانات عن الأوضاع الحقيقة لمؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.
على قضايا إدارة معلومات، وتحديد أولوياتها في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية والاجتماعية الوطنية لبعض البلدان

البحوث والدراسات المتعمقة والعلمية حول الوضع الحالي لمؤسسة الزواج والأسرة في العديد من الدول الأعضاء.
برامج ومشروعات متكاملة وفعالة ومستدامة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة لشاملة والتي يمكن أن تعزز الحفاظ على قيمها
إنتاجيتها، ورفاهها في بعض البلدان الإسلامية التي تواجه العديد من التحديات.
ى الأنظمة والآليات والأدوات الفعالة لقياس مشاركة وحماية وإنتاجية ورفاه مؤسسة الزواج والأسرة في العديد من الدول

ناديق دعم مالي مخصص لبرامج بناء القدرات الأسرية في العديد من الدول الأعضاء.
سياسات متكاملة وبرامج مستمرة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتربوي والعلمي والتكنولوجي لمؤسسة الزواج
عض الدول الأعضاء.

نقاط القوة

والأسرة في العالم الإسلامي والتزامها بالقيم والهوية الإسلامية.
اف ووظائف مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.
ات وقوانين وأنظمة وطنية لحماية وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العديد من البلدان الإسلامية.
طية وإقليمية ودولية تدعم مشاريع تمكين وتطوير مؤسسة الأسرة والزواج من خلال برامج وخدمات الدعم.
لأعضاء من تطوير برامج تنمية قدرات الأسرة.
عديد من الدول الأعضاء لتلبية متطلبات معايير رفاهية وجودة حياة الأسر.

المخاطر

-
- بسبب تورط أفراد بعض الأسر في الجرائم الاقتصادية والمالية والأخلاقية، ربما بسبب الفقر والأمية والجهل وغيرها.
- ت مثيرة للقلق من العنف والبطالة والهجرة والأمراض ... إلخ. في العديد من الدول الإسلامية.
- والجوع وسوء المعاملة وإساءة معاملة الأسرة في العديد من الدول الإسلامية.
- صادية والاجتماعية بين العائلات والأسر في العديد من الدول الإسلامية.
- اءات وإدمان المخدرات والمشاكل الصحية بين الشباب...

الفرص

لام والاستقرار، وتطوير مؤسسة الزواج والأسرة كبية في الكثير من الدول الأعضاء.

كة والتعاون بين الدول الأعضاء حول تمكين وتطوير مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.

جة وأفضل الممارسات في مجال تمكين مؤسسة الأسرة والزواج في العالم الإسلامي يعطي الأمل في التمكين من خلال توفير كومي والدولي.

ة ومرجعية لبناء القدرات الأسرية من أجل التمكين.

لخاص والمجتمع المدني جنبا إلى جنب مع الحكومات في تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال توفير الأموال والموارد لهذا

تراتيجية العربية لتمكين الأسرة وكذلك بضص البرامج المحلية والإقليمية وخطط العمل الوطنية والدولية في مجال تمكين الأسرة

4. الإرشادات والمبادئ

بناءا على التوصيف السابق، تطمح استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي الحالية إلى - من بين أمور أخرى- لإيجاد نهج مشترك وإطار لتمكين مؤسسة الزواج الأسرة في العالم الإسلامي. وبعبارات محددة، توفر هذه الوثيقة استراتيجية متكاملة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال تعزيز أدوارها في:

- التنمية المجتمعية،
- الحفاظ على الثقافة الإسلامية وأسلوب الحياة،
- المشاركة في صنع القرار على جميع المستويات،
- تعزيز إنتاجية الأسرة ورفاهها،
- تعزيز تضامن الأسرة وتماسكها،
- إشراك الأسر في تخطيط وتنفيذ السياسات وخطط العمل المناسبة لها،
- تشجيع التعاون والتنسيق بين جميع الشركاء والهيئات التي تدير شؤون تمكين مؤسسة الأسرة والزواج،
- تعزيز رفاهية وجودة مستويات الحياة لدى الأسر في الدول الأعضاء، وكذلك في بلدان الأقليات المسلمة،
- دعم الأسر في مناطق النزاع، الهجرة واللجوء وذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات...

وتقترح الإستراتيجية الحالية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة الإطار والمبادئ والإرشادات الأتية التي ينبغي أن تسترشد بها الدول الأعضاء في بناء استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها الخاصة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة:

الإرشادات والمبادىء

تمكين وتفعيل دور الأسرة	تعزيز تمكين مؤسسة الزواج والأسرة وتفعيل أدوارها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية والازدهار والاستقرار والسلامة، وتنمية الأسر كقوة دافعة وراء التنمية المجتمعية.	**1**
التأكيد على بناء القدرات الأسرية	ينبغي القيام ببرامج عمل موجهة وشاملة لبناء القدرات الأسرية، لتقديم الخدمات والدعم لأفراد الأسرة ومشاركتهم في التنمية المجتمعية. ومن ثم، يتعين على الحكومات والجهات الفاعلة ذات الصلة تخصيص الأموال والوسائل لتعزيز قدرات الأسر على تولي أدوارها ومسؤولياتها من من نهج التمكين.	**2**
وثيقة استراتيجية تعترف بتنوع وثراء الدول الأعضاء	إدراك الوضع الثقافي والإثني واللغوي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول الأعضاء، مع التأكيد على أن استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي والهدف من إعدادها ليست لوضع مخطط واحد يسع كل الدول الأعضاء، ولكنها وثيقة إستراتيجية توجيهية تستفيد منها الدول الأعضاء في جهودها لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الاسلامي.	**3**
استراتيجية الأسرة الشاملة	النظر في مؤسسة الزواج والأسرة ككل وليس بعض أعضائها أو عناصر أو قضاياها. وينبغي أن تكون استراتيجية التمكين شاملة لمعالجة جميع القضايا والتحديات التي تواجه الأسرة بما في ذلك الآباء والأمهات والأطفال والمراهقون والبالغون والشيوخ والزواج، والتوظيف والرفاهية، ونوعية الحياة الجديدة، والصحة، والتعليم، والبيئة، والنظام الإيكولوجي ،والمخاطر والمشاكل، والإمكانات والفرص، والثقافة، والدين، والقيم ... إلخ.	**4**
إشراك أصحاب المصلحة والشركاء	تطوير إستراتيجية المنظمة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وينبغي أن تكون شاملة وتشاركية تضم جميع أصحاب المصلحة والمستفيدين، وتجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والهيئات المحلية والإقليمية والدولية لتطوير برامج وخطط فعالة لتمكين الأسرة وتنميتها.	**5**
التأكيد على النتائج والآثار	ينبغي التأكيد على أهمية النتائج والأثر بدلاً من الأهداف والقيام بالأنشطة. ويجب تحديد وقياس التأثير والتحول والنتائج من خلال برامج التمكين لضمان نجاح السياسات، والخطط، والبرامج، التي تعزز الحفاظ على الأسرة والمشاركة والإنتاجية والرفاه والازدهار والشراكة والتنمية المستدامة الإيجابية.	**6**
التأكيد على التعاون والجهود الجماعية وتقاسم الموارد	حث الدول الأعضاء على تجميع مواردها ونقاط قوتها من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي، وفي بلدان الأقليات المسلمة من خلال توفير الموارد والخبرات والخدمات الجماعية وبرامج الدعم.	**7**
تبادل أفضل الممارسات والاستراتيجيات الناجحة بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي	تطوير وتبادل الآليات الناجحة وأفضل الممارسات بشأن ضمان فعالية الدعم والخدمات والأنظمة الأيكولوجية الناجحة من أجل الاستجابة للاحتياجات والتحديات الحقيقية التي تواجه مؤسسة الأسرة والزواج.	**8**

تنفيذ الاستراتيجية هو مسؤولية مشتركة	تحمل مسؤوليات تمكين الأسرة بين أصحاب المصلحة واللاعبين المجتمعيين المؤثرين. ولا ينبغي أن يرتكز فقط على أفراد الأسرة. وتتحمل المسؤولية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي؛ بما في ذلك الأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة مسؤولياتها.	**9**
دعم الأسرة في بلدان الأقليات ومناطق النزاعات والحروب	تقوية مؤسسة الزواج والأسرة في دول الأقليات المسلمة ومناطق النزاعات والحروب. ويتم إيلاء اعتبار خاص للأسر ذات الاحتياجات الخاصة، الأطفال الضعفاء، وكبار السن. كما ينبغي وضع خطط وبرامج مناسبة وملائمة لتلبية احتياجات الأسر والمجتمعات المستحقة.	**10**
الاستفادة من القيم الإنسانية المشتركة في مجال الزواج والمسائل الأسرية	دمج والاستفادة من القيم والأخلاق والممارسات الإنسانية المشتركة في مجالات الزواج وتمكين الأسرة والتنمية والتي لا تتعارض والقيم الإسلامية.	**11**
دعم إنشاء أسر جديدة	تشجيع ودعم الأفراء الراغبين في تكوين الأسر من خلال الزواج الشرعي مع التشديد على أهمية الزواج والأسرة في التنمية المجتمعية.	**12**
حماية الأسرة والزواج بموجب القانون.	تجب حماية مؤسسة الزواج والأسرة بموجب القانون. كما ينبغي يجب تعريفها وحمايتها وتطويرها في ضوء القيم الإسلامية والقوانين واللوائح الحالية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.	**13**
الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات في تمكين الأسرة	تعزيز الوعي المحلي والإقليمي والدولي بشأن تمكين مؤسسة الزواج والأسرة وتركيز التمكين والتنمية على جميع المستويات؛ مما يؤدي إلى استراتيجيات أسرية تنموية أكثر مرونة وبرامج مؤثرة. وينبغي استخدام وسائل الإعلام في جميع أشكالها بطريقة فعالة في مجال التمكين للأسرة.	**14**
سياسات الأسرة الوطنية المعززة	تعزيز سياسات الأسرة الوطنية المتكاملة القائمة على رؤى واضحة وأهداف وغايات استراتيجية قوية تؤدي إلى لوائح وتشريعات واستراتيجيات وخطط مؤثرة لحماية الأسرة وتفعيل أدوارها في والمشاركة والإنتاجية والازدهار والتنمية المستدامة.	**15**
حماية حقوق الأسرة	الحفاظ على حقوق الأسرة وأفرادها وفقًا لتعاليم الإسلام والقيم الإنسانية المشتركة.	**16**
تقديم الخدمات اللازمة والدعم لرفاه مؤسسة الأسرة	توفير الرعاية الصحية اللازمة والدعم لكل أفراد الأسرة، بما يتماشى والمعايير الإنسانية الدولية	**17**
تعزيز التضامن الأسري والهوية الإسلامية	حماية مؤسسة الزواج والأسرة، وتعميق تضامنها وروابطها، والحفاظ على هويتها الإسلامية، وتوفير الوسائل اللازمة لتعزيز أدوارها وقدراتها في ضوء القيم الإسلامية.	**18**
التأكيد على حماية القيم الخمس	وضع التدابير اللازمة لتمكين الأسرة من لعب أدوارها في حماية الدين والحياة والعقل والمال النسل.	**19**

المساواة الايجابية في الأسرة	ضمان المساواة بين الرجل والمرأة مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة والوظائف والأهداف والأدوار المتكاملة لكل منهما في ضوء القيم الإسلامية.	**20**
حماية الأسرة من التهديدات والتفكك	الدفاع عن مؤسسة الزواج والأسرة من جميع أشكال التدهور والتفكك والتهديدات الداخلية والخارجية؛ بما في ذلك التهديدات الأيديولوجية والتعاليم المنحرفة والإرهاب والتطرف والأثر السلبي للعولمة واتجاهات ما بعد الحداثة.	**21**
تعزيز بيئة التوازن بين العمل والأسرة	التعاون مع الأسر وأصحاب المصلحة والمتعاملين الآخرين والجهات المجتمعية الفاعلة لمعالجة قضايا التوازن بين العمل وإلتزامات الأسرة. في هذا السياق هناك حاجة إلى نظام أيكولوجي ميسر وسهل. ويحتاج إلى تمكين أفراد الأسرة من خلال تدابير مثل: نهج بيئة العمل الودية والداعمة، تعلم مهارات الموازنة بين العمل والأسرة، ومهارات التواصل العائلي، ومهارات الأبوة والأمومة، ومهارات إدارة الأسرة، وتنظيم الأسرة، ومهارات الإدارة الأسرية والتربية الوالدية، والاستشارات الأسرية، ورفاهية الأسرة.	**22**
السياسات التنموية والتنسيقية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة	تنسيق السياسات والاستراتيجيات التي تركز على التنمية مؤسسة الزواج والأسر. و من المهم معالجة قضايا الأسرة من خلال نهج متعدد المداخل يشدد على السياسات والاستراتيجيات التي تركز. على تنمية الأسرة، ولا ينبغي أن تكون مسؤولية هذه الأعمال الأسرة فقط، بل إشراك جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات ذات الصلة.	**23**
إعطاء الأولوية لمعالجة قضايا العنف الأسري والإيذاء	معالجة قضايا العنف في الأسرة، وإساءة معاملة الأطفال، وإهمال الأطفال، وإساءة معاملة النساء، والإيذاء العقلي والنفسي والبدني والجنسي، وإساءة استخدام حقوق الأيتام ... من خلال إنشاء برامج وآليات دعم للحد من هذه الأشكال من الإساءة إلى الأسرة وعدم احترامها.	**24**
ضمان حماية الاحتياجات الخاصة والمجموعات المحتاجة والمسنين	ضمان حقوق الأفراد وأسرهم وخاصة في حالة الإعاقة والأمراض المزمنة والمسنين والشيخوخة والاحتياجات الخاصة؛ بما يضمن وجود نظام تضامن اجتماعي لرعاية ودعم الأسر ماليا ومعنويا.	**25**
حل النزاعات العائلية الشامل	تعزيز النهج الجديدة لحل النزاعات العائلية مثل نهج اصلاح ذات البين والوساطة لحل النزاعات وتعزيز التماسك والتضامن الأسري.	**26**

5. المرجعيات والمصادر

ستستخدم استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة المرجعيات والمصادر الآتية:

1
- القرآن والسنة النبوية الصحيحة.
- المصادر الإسلامية والقوانين واللوائح وأفضل الممارسات.
- اجتهاد أكاديمية الفقه الدولي

2
- القيم والمبادئ العامة المشتركة والحكمة الإنسانية وأفضل ممارسات الأمم الأخرى.
- القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالزواج والأسرة.
- الدساتير والسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بالزواج والمسائل العائلية في ضوء المبادئ الإسلامية.

4
- المصادر والمراجع المحلية والإقليمية حول الأمور المتعلقة بالزواج والأسرة والتي تتوافق مع التعاليم الإسلامية وأفضل الممارسات. (العالم العربي ، العالم الإسلامي)

5
- مخرجات الاتفاقيات والمنتديات والمؤتمرات الوطنية والدولية الخاصة بموسسة الزواج والأسرة بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية.

6
- المصادر الإقليمية والدولية بشأن المسائل المتعلقة بالزواج والمؤسسة الأسرية: مثل الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي والإعلان الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وإعلانات المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

6. بيان التوجهات الإستراتيجية المستقبلية

نظرًا للوضع الحالي والقضايا الصعبة التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة في الكثير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وفي بلدان الأقليات المسلمة، تركز استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي على مجموعة من التوجيهات الاستراتيجية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة وتنميتها. وبصورة عامة تسعى استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي إلى:

- بناء مؤسسة الزواج والأسرة من خلال تطوير منظومات أيكولوجية متكاملة تساعد على حماية الأسرة، وتعزيز رفاهيتها وإنتاجيتها، وتحقيق معايير جودة الحياة، وقدرات الاكتفاء الذاتي والمشاركة المجتمعية الديناميكية لأفراد الأسرة في أنشطة التنمية المستدامة؛
- الحفاظ على نظام القيم الأساسية لمؤسسة الزواج والأسرة في ضوء التعاليم الإسلامية والقيم الثقافية والحضارية الإسلامية وأفضل الممارسات الإنسانية؛
- توفير الضروريات والاحتياجات والقيم التكميلية لأفراد الأسرة حتى يتمتعوا بنمط حياة صحي شامل في بيئة مستقرة، تتوفر فيها قيم المحبة والرعاية؛
- تمكين مؤسسة الزواج والأسرة وتطوير منظومة أيكولوجية متكاملة للأسرة من خلال أنشطة التعليم والتدريب والمعرفة، وبناء القدرات لضمان المشاركة الحيوية لأفراد الأسرة في أنشطة التنمية الوطنية؛
- تعزيز شبكة العلاقات الاجتماعية والشراكة بين الأسر والمؤسسات المجتمعية والمتعاملين الآخرين للحفاظ على مستوى تمكين يسمح بدور أكبر للأسرة ومشاركتها الفعالة في التنمية المستدامة؛ وتوفير الفرص لأفراد الأسرة للعمل والتعليم والمجالات الأخرى ذات الصلة بالمشاركة المجتمعية.

وبعبارات أكثر تحديداً، هناك مجموعة من التوجهات الإستراتيجية الخاصة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة ينبغي إدراجها في السياسات والخطط الوطنية للدول الأعضاء وهي:

	بيان التوجهات الإستراتيجية	
1	تعزيز رفاهية وفعالية جودة الحياة من خلال تقديم الدعم والخدمات اللازمة؛ بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والطعام والمياه النظيفة، والإسكان، والسلامة وغيرها من احتياجات الحياة بما يتماشى مع القيم والمعايير الإسلامية.	**الرفاه ومعايير جودة الحياة**
2	جماية مؤسسة الزواج والأسرة من جميع أنواع التهديدات الداخلية والخارجية والعناصر السلبية. (الآثار الثقافية والاجتماعية والأخلاقية والفكرية والدينية والسلوكية السلبية، وكذلك الأثار والسلبية للعولمة وما بعد الحداثة وتهديدات الإرهاب والتطرف والإسلاموفوبيا ...).	**الحماية والمحافظة مؤسسة الزواج والأسرة**
3	بناء أسر تتمتع ببيئة قوية ومتكاملة ونظام أيكولوجي مشبع بالقيم الإسلامية	**القيم**
4	تعزيز إدارة وحكامة مؤسسة الزواج والأسرة	**الحكامة والإدارة**
5	زيادة الرفاه الأسري والتنمية المستدامة من خلال غرس ثقافة العدالة الاجتماعية والإنتاجية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والحفاظ على الثروة بجميع أشكالها بما يتماشى مع القيم والمعايير الإسلامية	**الرفاه والتنمية المستدامة**
6	تعزيز الوصول إلى العدالة لكل أفراد العائلة المتضررين.	**العدالة**
7	زيادة مشاركة أفراد الأسرة وخاصة المرأة في فعاليات التنمية المجتمعية	**مشاركة**
8	توفير برامج متكاملة ومتنوعة لبناء القدرات لصالح الأسر	**بناء القدرات**
9	تعزيز التعاون الفعال بين أصحاب المصلحة والمتعاملين والمستفيدين على جميع المستويات من أجل تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.	**الشراكة**
10	زيادة الإنتاجية والدخل للأسرة من أجل تفعيل أدوارها في التنمية المستدامة.	**الإنتاجية**
11	تخفيض نسب الأمية بين أفراد الأسر المسلمة في الدول الأعضاء إلى أدنى النسب الممكنة.	**الأمية**
12	الحد من الفقر والجوع بين الأسر المحتاجة في العالم الإسلامي، وتخفيض نسبته إلى أدنى مستوى ممكن	**الفقر والجوع**
13	تخفيض حالات الطلاق والإيذاء والعنف ضد أفراد الأسرة إلى أدنى نسبة ممكنة في الدول الأعضاء المتضررة.	**الطلاق والعنف**
14	زيادة نسب التوظيف لأفراد الأسر في الدول الأعضاء المتضررة.	**التوظيف والعمل**
15	تحقيق مشاركة أسرية عالية في صنع القرار، والأنشطة التنموية المجتمعية على جميع المستويات مثل: السياسية والتعليمية والإدارية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية.	**المشاركة في مناصب اتخاذ القرارات**

7. مجالات النتائج الرئيسية

لنجاح الإطار الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في تمكين مؤسسة الزواج والأسرة ونظامها الإيكولوجي المتكامل، من الأهمية بمكان تحديد مجالات النتائج الرئيسية (KRA) التي يجب معالجتها. ومجالات النتائج الرئيسية هي المجالات ذات الأولوية والتي لها تأثير مباشر على الأداء وتحقيق النتائج والأهداف. وفيما يلي بعض مجالات النتائج الرئيسية ذات الأولوية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء:

	مجالات النتائج الرئيسية	

وثيقة مشروع إستراتجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة

سياسة قومية (وطنية)	وجود وتنفيذ سياسة وطنية شاملة، واستراتيجية وخطة عمل لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة	1
الحكامة والإدارة	إدارة قوية وحكامة جيدة لشؤون الزواج والأسرة	2
النظام الأيكولوجي	وجود أنظمة أيكولوجية متكاملة وفعالة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة	3
ميزانية وتمويل	وجود ميزانيات محددة وصناديق تمويلية مخصصة لبناء القدرات لصالح مؤسسة الزواج والأسرة	4
نظام القيم الأسرية	وجود نظام قيم أسري متماسك وعملي يسمح بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة ويحافظ عليها	5
مشاركة	تسهيل مشاركة الأسرة وإنتاجيتها من خلال فرص العمل وأدوار صنع القرار وتحسين الدخل	6
جـــــودة الأداء والخدمة	جودة الأداء الحكومي في تقديم برامج وخدمات الدعم الأسري التي تعزز رفاهية الأسرة ومعايير جودة الحياة.	7
إشراك المستفيدين	توفير بيئة فعالة لإشراك المستفيدين من كل الفئات في وضع وتنفيذ سياسات وخطط تمكين مؤسسة الزواج والأسرة	8
التعاون والشراكة	شراكة قوية وتنسيق وتعاون بين أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة المجتمعية مثل: المجتمع والحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ خطط ومشاريع تمكين مؤسسة الزواج والأسرة	9
نظام بيانات ومعلومات فعال	وجود نظام قوي للمعلومات وقواعد البيانات على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء خاص بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة.	10

8. تصور للخريطة الإستراتيجية والأهداف

الرؤية

بناء مؤسسة الأسرة والزواج متكاملة تربي النشء وتؤدي دورها الفعال في الحفاظ والمشاركة والإنتاجية والرفاه والتنمية المستدامة للمجتمع وفقا للقيم والمعايير الإسلامية.

الرسالة

تمكين وتعزيز مؤسسة الزواج والأسرة واعدادها المتكامل للاضطلاع بأدوارها في الحفاظ والمشاركة والإنتاجية والرفاه والشراكة والتنمية المستدامة للعالم الإسلامي.

القيم

المودة والرحمة- التعاون- الأمانة- الاحترام- التكريم

الأهداف الإستراتيجية

1. تحسين رفاهية ومعايير جودة الحياة مؤسسة الزواج والأسرة
2. تعزيز نظام قيم الزواج والأسرة، وحمايتها من جميع أشكال التفكك والتهديدات والمخاطر.
3. توسيع مشاركة أفراد الأسرة في التنمية المجتمعية الشاملة
4. زواج والأسرة في ـلال التشـريـعات وآلـيات الـحكامـة
5. تعزيز رفاه مؤسسة الزواج والأسرة من حيث النمو والاستقرار والسلامة المادية والنجاح المعنوي.
6. تعزيز الشراكة والتعاون في تنفيذ سياسات واستراتيجيات تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول، ودول الأقليات المسلمة
7. وتنفيذ مبادر نوعية مبتكرة مؤسسة الزواج والأسرة في لأعضاء
8. تقديم الدعم اللازم للأسر في بلدان الأقليات المسلمة، والمهاجرة واللاجئة، والأسر مناطق الصراعات
9. تعزيز والترويج لتمكين مؤسسة الزواج وتنظيمها من خلال التنمية المستدامة

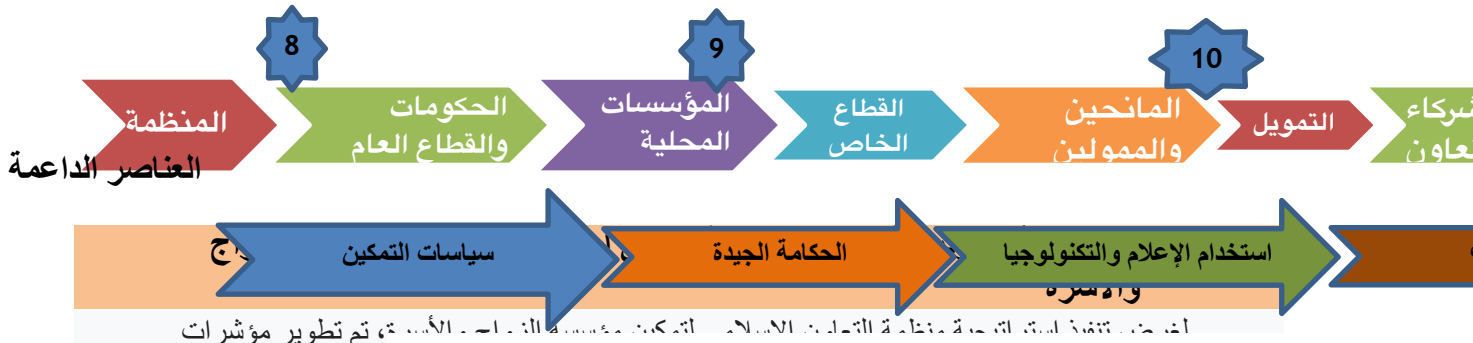

التوضيح رقم 2: الخريطة الإستراتيجية والأهداف

	مؤشرات أداء رئيسية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة	
التمويل	٪ من الميزانية المخصصة لأنشطة وبرامج تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء (قد تشمل: القطاع الخاص والمانحون والممولون في الدول الأعضاء المعنية والهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة).	
التمويل	عدد صناديق الدعم التي تم إنشاؤها لتوفير الخدمات، وتعزيز رفاهية ومعايير جودة الحياة لمؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء ودول الأقليات المسلمة، والأسر المهاجرة واللاجئة	
الفقر والجوع	% انخفاض الفقر وحالات الجوع في الدول الأعضاء المتضررة وخاصة في المناطق الريفية والنائية والمنكوبة	
الطلاق والعنف الأسري	% انخفاض حالات الطلاق وحالات العنف ضد النساء والأطفال في الدول الأعضاء	
الرفاه	تصنيف في مؤشر المنظمة لرفاهية الأسرة ومعايير جودة الحياة (ينبغي اعداد هذا التصنيف)	
بناء القدرات	عدد الدول الأعضاء التي قامت بإنشاء صندوق وبرامج بناء القدرات السنوية الخاصة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة	
برنامج وطني للمناطق الريفية	وجود برنامج وطني لتوفير الخدمات المالية والخدمات ذات الصلة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة وخاصة في المناطق الريفية	
فئة كبار السن	وجود سياسات وطنية وبرامج مساعدة مالية تلبي احتياجات مجموعات المسنين في الدول	
استراتيجيات الاعلام	توفر استراتيجيات وآليات إعلامية للترويج لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء	
مقياس التدين والقيم	نسبة التصنيف الخاص بمؤسسة الزواج والأسرة على مؤشر المنظمة للتدين وتطبيق القيم (ينبغي اعداد هذا التصنيف)	
الشركات	زيادة الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز مستوى الرفاه والجودة للأسر والأزواج الجدد (# برامج التمويل - الخدمات)	
التعاون فيما بين الدول الأعضاء	# برامج التعاون السنوي بين الدول الأعضاء بشأن الخدمات المشتركة والتحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة	

الأمية	% انخفاض الأمية بين الأسر وخاصة في المناطق الريفية في الدول الأعضاء	
الدخل والإنتاجية	% الزيادة في دخل الأسرة والإنتاجية في الدول الأعضاء	
	% انخفاض معدل الوفيات والمشاكل الصحية الحرجة خاصة في المناطق الريفية في الدول الأعضاء	
المشاركة والانخراط	% مشاركة المرأة في صنع القرار (على جميع المستويات) في الدول الأعضاء	
المساواة بين الجنسين	زيادة نسبة المساواة بين الجنسين من خلال توفير فرص متساوية للنساء والفتيات للوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والمشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية	
العدالة والتقاضي العادل	نسبة انخفاض الأنشطة والقضايا غير الأخلاقية وغير القانونية بين الشباب والنساء والمراهقين في الدول الأعضاء	
توازن مرونة العمل	وجود سياسات وتدابير عملية لدعم بيئة عمل المرأة المرنة وتوفير الدعم والحوافز ذات الصلة	
تنمية الأسرة بناء على القيم	وجود وتنفيذ أطر السياسة العامة على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، بناءً على استراتيجيات التنمية الداعمة للفقراء والشباب والنساء الأسر المحتاجة.	
التوظيف	٪ من الوظائف التي تم إنشاؤها لمؤسسة الزواج والأسرة تهدف إلى زيادة توظيف الشباب والنساء وتوفير التدريب على المهارات المتعلقة باحتياجات سوق العمل	
التحفيزات	زيادة الحوافز المقدمة للأنشطة الاقتصادية الموجهة نحو الأسرة؛ مثل التخفيضات الضريبية العائلية، والحوافز الأخرى في الدول الأعضاء.	
نظام المعلومات الاعلام	وجود نظام لمؤسسة الزواج والأسرة قوي لجمع البيانات وتحليلها ونشرها لصالح الدول الأعضاء	
استخدام التكنولوجيا والابتكار	تقارير عن الاستخدام الفعال للتكنولوجيات الجديدة لبناء وسائل تواصل فعالة من حيث التكلفة ولتقديم فرص لدعم الجهات الفاعلة العاملة في القضايا المتعلقة بمؤسسة الأسرة والزواج.	
برامج تدريبية	# من البرامج والدورات التدريبية السنوية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والتي تم تمويلها في الميزانية بشكل خاص لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة	
التعاون والشركات الدولية	# من برامج التمكين السنوية لمؤسسة الزواج والأسرة التي تعاونت فيها الدول الأعضاء مع الهيئات الدولية	
الأقليات المسلمة، المهاجرين واللاجئين	عدد البرامج والأنشطة الموجهة نحو التعبير والدعم لحقوق الأقليات المسلمة وعائلات المهاجرين واللاجئين وحمايتها في المنتديات والهيئات الإقليمية والدولية، (الحقوق الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية خارج الدول الأعضاء).	

مشاركة الفاعلين: المؤسسات التربوية والثقافية والاجتماعية والدينية	زيادة مشاركة المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية والاجتماعية والقادة الدينيين والمجتمع المدني في الدول الأعضاء في تطوير مؤسسة الزواج والأسرة، وتعؤيؤ منظومة القيم (عدد البرامج، الأموال المخصصة، الفرص المتاحة، # مقاعد التعليم والتدريب ...)	
أهداف التنمية المستدامة	مستوى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتمكين مؤسسة الأسرة والزواج	
الحكامة والإدارة	مستوى التقييم في مؤشر جودة خدمة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء (ويشمل ذلك الإدارة، وتقديم خدمات الإدارة، والنتائج والآثار...	
منظومة العمل المتكاملة	وجود منظومة أيكولوجية متكاملة وقوية لمعالجة قضايا الزواج والأسرة	
الرفاه	تصنيف مؤسسة الزواج والأسرة في مؤشر منظمة التعاون الإسلامي للرفاه والازدهار(ينبغي اعداد هذا التصنيف)	

الملحق رقم 2: ملخص الأهداف والمبادرات الإستراتيجية

مجال التعاون/ الأهداف الإستراتيجية	المبادرات/ المقترحات الإستراتيجية (SGs)
المجال/ الهدف الإستراتيجي 1: حسين رفاه مؤسسة الزواج والأسرة ومعايير جودة الحياة	▪ تخصيص ميزانية معقولة لتحسين رفاهية ومعايير جودة الحياة في مؤسسة الزواج والأسرة.
	▪ إنشاء صناديق لدعم الزواج لتسهيل زواج أفراد الأسرة المستعدين لبناء أسر مرنة ومنتجة.
	▪ على الحكومات وأجهزة إنفاذ القانون أن تعزز أساليب تنفيذ السياسات والأحكام القانونية اللازمة لضمان السلام والعدالة والإستقرار للأسر.
	▪ يجب وضع وتنفيذ تدابير فعالة ووقائية لوقف جميع أشكال العنف إلى جانب الإيذاء البدني والجنسي ضد النساء والأطفال.
	▪ اتخاذ الإجراءات الفعلية لتزويد مؤسسة الزواج والأسرة بالخدمات والدعم اللازمين ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية باعتبار ذلك المطلب الأساسي للتنمية المجتمعية للأسرة، وتحقيق السلام والاستقرار والسلامة في الأسرة والمجتمع.
	▪ اتخاذ الإجراءات الفعلية لتعزيز العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة تمشيا مع القيم والمقاصد الإسلامية.
	▪ معالجة الظروف المالية للأسرة مع التركيز بشكل خاص على الأسر التي تعيش في المناطق الريفية، وتلك التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل للمساهمة في معالجة الظروف الصعبة والقضاء على الفقر في المجتمع.
	▪ تطوير أنظمة حماية اجتماعية وبرامج تنمية مهارات خاصة تستهدف العائلات والأزواج.
	▪ جمع وتوجيه نسبة معينة من الزكاة والتبرع والأوقاف لمساعدة الأسر المحرومة والمحتاج إليها.
	▪ زيادة الوعي بالقضايا الطبية والصحية المتعلقة بالأسر والأزواج الجدد أو الأزواج المحتملين عبر الوسائط التقليدية والرقمية.
	▪ تنظيم حملات توعية وورش عمل لتحسين خيارات صحة الأسرة من حيث النظام الغذائي والرفاه البدني والصحة العقلية.
	▪ وضع سياسات لدعم كبار السن في إطار الأسرة التقليدية.
	▪ جعل التعليم المبكر لأفراد الأسرة إلزامياً في جميع البلدان الإسلامية وضمان تشجيع ثقافة التعلم مدى الحياة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.
	▪ تطوير مراكز لتقديم التوجيه والخدمات للآباء والأمهات بشأن عادات وممارسات النظافة الجيدة مع التركيز على صحة الأطفال والشباب.
	▪ اعتماد سياسات إعلامية تهدف إلى تغيير العادات والتقاليد السلبية السائدة في المجتمع والتي تعيق المشاركة الفعالة للأسرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
	▪ تطوير برامج بناء القدرات ذات الصلة بتمكين الأسرة وتدريبها.
	▪ تقديم المنهج المناسب المشبع بالقيم والأخلاق لضمان التطور المتوازن لشخصية أفراد الأسرة ابتداء من التعليم المبكر.

▪ خلق الوعي بين الآباء والأمهات وخاصة الأمهات بشأن أهمية القيم والأخلاق في رعاية أفراد الأسرة ونشر قيم الاحترام والشرف، والنزاهة والعدالة والإنصاف والتعاون والحب والتسامح والاعتدال.	
▪ تعزيز دور المؤسسات التعليمية في تعليم الأسر من خلال تصميم مناهج وبرامج مناسبة وذات صلة موجهة خصيصًا للعائلات.	
▪ تعزيز الوعي بالتثقيف الجنسي والجنسي من أجل الحد من الأمراض الجنسية ذات الصلة.	
▪ تطوير شراكات بين الحكومة والمجتمع المدني لتعزيز مستوى الرفاهية والجودة للعائلات والأزواج.	
▪ التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء بشأن التحديات المشتركة التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة ووضع خطط وبرامج مشتركة لعلاجها.	
▪ تطوير برامج تدريبية للعاملين الاجتماعيين والصحيين والحكوميين حول أهمية وقيم ووظائف مؤسسة الزواج والأسرة.	
▪ توفير الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة بأسعار معقولة.	
▪ تنفيذ سلسلة من إصلاحات سوق العمل لزيادة مرونة سوق العمل مثل: العمل بدوام جزئي ولا سيما استهداف الشباب والنساء.	
▪ توفير رعاية الطفل وتسهيلات المازنة بين العمل وخدمة الأسرة للآباء والأمهات من أجل تعزيز الإنجاب وتربية الأطفال.	
▪ تخصيص ميزانية معقولة لتعزيز وحماية وصون نظام القيم في مؤسسة الزواج والأسرة.	**المجال/ الهدف الإستراتيجي 2: تعزيز المحافظة على نظام القيم في مؤسسة الزواج والأسرة وحمايته**
▪ تعزيز دور المؤسسات الدينية التي تعمل على تقوية قيم الزواج والأسرة.	
▪ بناء منصات ومساحات لتعزيز التوازن بين العائلات والأفراد دون الإخلال بسلامة أي منهما.	
▪ تشجيع الآباء على المشاركة في حياة أطفالهم من خلال البرامج والأنشطة المجتمعية التي تجمع الأطفال والآباء معًا للحفاظ على العلاقات الأسرية حية وصحية.	
▪ وضع استراتيجيات وطنية وتحديد مجالات الأولوية بشأن التماسك الاجتماعي بين الأجيال والاعتماد المتبادل.	
▪ تسهيل التضامن بين الأجيال من خلال الأنشطة والبرامج التي يمكن أن تجمع الشباب وكبار السن.	
▪ إنشاء خدمات وآليات للتوجيه والإرشاد الأسري تكرر وتؤكد أهمية مؤسسة الزواج والأسرة.	
▪ تعزيز الجوانب الدينية والقيمة والأخلاقية لتنمية وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.	
▪ منع الأسر من الانهيار من خلال توفير المعرفة اللازمة عن الزواج والعلاقات والأبوة والأمومة والتواصل الفعال، ومهارات رعاية الأطفال، وتنظيم الأسرة والمهارات المالية للأسرة، ومهارات إدارة الأسرة والتربية الوالدية.	
▪ تثقيف الأسر حول أهمية مدونة الأسرة الإسلامية والمبادئ المتعلقة بشؤون الأسرة.	

▪ وضع دليل شامل متكامل حول قضايا الزواج والأسرة والقيم الأسرية وحقوق المرأة والأدوار والمبادئ والأحكام من منظور المقاصد.	
▪ تأليف كتاب شامل ومتنوع وتثقيفي خاص بالزواج والأسرة من المنظور الإسلامي يتم الترويج له على الصعيدين الإقليمي والدولي ليعكس وجهات النظر الإسلامية، والأوامر والحلول والمتصورات الإسلامية المعتدلة.	
▪ الاستفادة من جميع أشكال وسائل الإعلام ووسائل الإعلام الاجتماعية والمنشورات ومواد التوعية إلى جانب توظيف المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية والثقافية لحماية مؤسسة الزواج والأسرة من التهديدات الثقافية والعناصر الداخلية والخارجية المدمرة.	
▪ وضع سياسات لتعزيز التعليم الديني والتنمية الفكرية لأفراد الأسرة وخاصة الأطفال والمراهقين والشباب.	
▪ تعزيز وسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات لتعزيز الفهم والوظائف والأدوار والأهمية والأهداف المناسبة لمؤسسة الزواج والأسرة.	
▪ تفعيل دور المدارس والجامعات والمؤسسات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية في حماية المدارس والمحافظة على الجوهر والقيم الأساسية والوظائف التقليدية لمؤسسة الزواج والأسرة.	
▪ إدخال برامج التمكين التي تستهدف التوعية الدينية والاجتماعية والثقافية والتعليمية لزيادة المعرفة العامة حول الأثر الإيجابي لرابطة الزواج وتكوين الأسرة.	
▪ اطلاق حملات توعية عن طريق المنصات الرقمية والتقليدية والاجتماعية وغيرها لشرح ونشر المعرفة حول معنى وهوية وقيمة وصحة الزواج والحياة الأسرية على المجتمعات والأمم.	
▪ مكافحة جميع أشكال التلقين والأدلجة الثقافية والأخلاقية الداخلية والخارجية التي تهدد جوهر مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي؛ مع التركيز على العقيدة والتعليم الديني والتعليم الأخلاقي والمعنوي والتعليم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتمكين القانوني.	
▪ استخدام وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية والاجتماعية لمكافحة الآثار السلبية للاتجاهات والبرامج الثقافية العالمية الموجهة نحو الحد من أهمية تكوين الأسرة والربطة الزوجية بين الرجل والمرأة.	
▪ الاستجابة والرد فكريًا وعلمياً للاتجاهات والنظريات الثقافية التي تنشر مفاهيم المجتمع والثقافة غير الأخلاقية والقيمة.	
▪ تناول مخرجات المؤتمرات والاتفاقيات العالمية المتعلقة بالزواج والأسرة وتقويمها والرد عليها من منظور إسلامي.	
▪ تطوير وتنفيذ برامج ودورات تعليمية محددة لتعليم الشباب أهمية القيم الأسرية وتكوين الأسرة ونقل هذه القيم إلى الأجيال القادمة.	
▪ تطوير شراكات مع أصحاب الخبرة والسلطة بين المسلمين في مجال الرياضة والأفلام والموسيقى والفن لتسليط الضوء على أهمية مؤسسة الزواج والأسرة.	
▪ تخصيص ميزانية معقولة لتشجيع مشاركة المرأة خاصة والأسرة عامة في العمل التنموي المجتمعيو في جميع جوانب العمل المتعددة.	**المجال/ الهدف الاستراتيجي 3:**

توسيع مشاركة الأسر في جميع جوانب التنمية المجتمعية	▪ إشراك أفراد الأسرة في أنشطة العلاقات الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية، وإدراج تمكين الأسرة كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية. ▪ ضمان المساواة بين الجنسين من خلال توفير فرص متساوية للنساء والفتيات للوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والمشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية. ▪ تعزيز المساواة والمساواة بين الجنسين داخل الأسرة وجميع مستويات المجتمع. ▪ مكافحة جميع الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك زواج الفتيات القاصرات، وتدريب الأزواج المحتملين على إدارة الأسرة وأدوار الزوجين داخل الأسرة. ▪ توفير الدعم المالي للأسر المحرومة ومن خلال البرامج والمبادرات المختلفة التي تدعم أدوارها في التنمية المجتمعية. ▪ تشجيع السياسات التي تدعم مشاركة جميع أفراد الأسرة في عملية التنمية، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص والحوافز والتمويل الجزئي للأسر المحرومة، وتعزيز دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في دعم شبكات المجتمع المدني العاملة في مجالات دعم الأسرة. ▪ تعزيز دور المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية والثقافية في مواجهة التحديات الاجتماعية التي تواجه الأسر المسلمة وأفرادها. هذه المؤسسات حيوية في حل العديد من المشكلات الاجتماعية بما في ذلك مشاركة الأسرة وتحدياتها. ▪ تعزيز الوعي بالتعاليم الإسلامية ونظام قيمتها للحياة الأسرية، والتي ينبغي دمجها في التعليم والمناهج في المدارس والجامعات. وهذا سوف يساعد في الحد من جميع أنواع الانتهاكات وتعزيز التضامن الأسري والوحدة. ▪ معالجة السبب الجذري لإساءة الطلاق والفقر والتطرف والعنف والانهيار الاجتماعي للأسرة. ▪ توفير برامج التدريب المهني لأفراد الأسرة لزيادة مشاركتهم في القوى العاملة. ▪ تحسين مخططات إعانات البطالة بناءً على احتياجات الأسر بهدف الحفاظ على القيم العائلية. ▪ تشجيع الإجازات الوالدية الفعالة بما في ذلك إجازة الأمومة وإجازة رعاية الوالدين وإجازة الأبوة والإجازة للمسائل العائلية العاجلة. ▪ إجراء إصلاحات فعالة لسوق العمل بناءً على احتياجات الأسرة ، مثل تبني أنظمة عمل بديلة. ▪ تطوير المزيد من برامج تنمية المهارات خاصة للعائلات ذات الدخل المنخفض. ▪ تيسير ترتيبات رعاية الطفل، مثل توفير الرعاية العامة للأطفال، وتقييمها من حيث مدى شموليتها وجودتها وشمولها الاجتماعي وقدرتها على تحمل التكاليف وعمليتها. ▪ تيسير توازن العمل والحياة الأسرية من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين داخل الأسرة والتغييرات الكافية في ظروف العمل، بما في ذلك تنظيم وتوفير الحوافز للقطاع الخاص لتعزيز جداول العمل الملائمة للأسرة.

	▪ إنشاء أطر للسياسات على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، بناءً على استراتيجيات التنمية المناصرة للفقراء والمراعية للتنوع الاجتماعي بهدف دعم القيم الأسرية.
	▪ وضع سياسات مراعية للأسرة فيما يتعلق بالحد من الفقر والجوع.
	▪ إنشاء مراكز مجتمعية عامة تعزز المشاركة المجتمعية للأسر.
المجال/ الهدف الإستراتيجي 4: تعزيز إنتاجية مؤسسة الزواج والأسرة	• تخصيص ميزانية معقولة لوضع سياسات ومبادرات وبرنامج لتعزيز إنتاجية الأسر في النظام الاقتصادي.
	• معالجة مختلف أبعاد ظاهرة الفقر والجوع، المخاطر التي تواجه الأسرة، ومواطن ضعفها.
	▪ ضمان وصول الفقراء إلى الرعاية الصحية والتعليم والأمن الغذائي والخدمات الاجتماعية بهدف الحفاظ على وحدة الأسرة وقيمها.
	▪ تقديم بدلات نقدية للعائلات التي ترعى الأطفال أو لأحد أفراد الأسرة المعوقين أو المسنين.
	▪ تيسير ترتيبات رعاية الطفل، مثل توفير الرعاية العامة للأطفال، وتقييمها من حيث مدتها الجاذبية والجودة والشمولية الاجتماعية، والقدرة على تحمل التكاليف والعالمية.
	▪ ضمان العمل اللائق والنمو الاقتصادي للأسر من خلال إدخال القوانين والسياسات والبرامج المتخصصة ذات الصلة من قبل الحكومات والمشرعين في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز قابلية توظيف أفراد الأسرة وإنتاجيتهم.
	▪ وضع سياسات تهدف إلى زيادة توظيف الشباب وتوفير التدريب على المهارات المتعلقة باحتياجات سوق العمل.
	▪ وضع حوافز للأنشطة الاقتصادية الموجهة نحو الأسرة، مثل التخفيضات الضريبية العائلية والحوافز.
	▪ وضع سياسات لتشجيع وتحسين ظروف العمل وخلق بيئات عمل لائقة ومأمونة وسائلة للمرأة.
	▪ تمكين الأسر اقتصاديًا من خلال الدعم المالي والخدمات الاجتماعية وخلق فرص العمل التي تستهدف بشكل خاص تقوية الأسر. على سبيل المثال، الحصص الحكومية على توظيف الأمهات بدوام جزئي.
	▪ تطوير برامج ومبادرات بين القطاعين العام والخاص لدعم الإنتاجية الاقتصادية للأسر.
	▪ إنشاء برامج وسياسات خاصة للعائلات الريفية. على سبيل المثال ، فرص عمل محددة في المناطق الريفية مصممة لتسهيل توظيف النساء وتنمية مهاراتهن.
	▪ معالجة القضايا المتعلقة بالقوة الاقتصادية والمالية للأسرة من خلال تقديم المساعدة المالية للمشاركة في مشاريع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية.
	▪ تقديم الدعم للأعمال العائلية في شكل تمويل وتدريب وحوافز لتعزيز الإنتاجية.
	▪ الوصول إلى الأسر للحصول على الدعم المالي من هيئات التمويل والبنوك كشكل من أشكال التدخلات الداعمة والتيسيرية من جانب الحكومة والهيئات الأخرى ذات الصلة.
المجال/الهدف الإستراتيجي 5:	• تخصيص ميزانية معقولة لوضع سياسات ومبادرات وبرنامج لتعزيز الرفاه والازدهار المادي وغير المادي للأسر من خلال تأهيليها وتقوية إنتاجيتها.

تحسين رفاه وإزدهار مؤسسة الزواج والأسرة	• إجراء أبحاث ودراسات شاملة بشأن العوامل غير المادية التي تؤثر على سعادة الأسر والزيجات، وتطبيق مخرجات هذه الدراسات لتحقيق ذلك. ▪ تعزيز البرامج والسياسات الرامية إلى منع الزواج المبكر والزواج القسري وكذلك زواج الأطفال لتعزيز مؤسسة الأسرة والقضاء على الإضرار برفاهيتها. ▪ زيادة عدد خدمات الأسرة العامة مثل: استشارات الأسرة والوساطة ومهارات تنمية الرفاه. ▪ توفير أنظمة الدعم الاجتماعي للأشخاص المطلقين وخاصة النساء والأطفال لرفع مستوى رفاههم إلى الحد المقبول. ▪ رفع الوعي للتعامل مع السلوكيات السلبية الاجتماعية المرتبطة بالحالة الزوجية للأفراد. ▪ تحسين نطاق وتقديم خدمات الضمان الاجتماعي لتشمل أحكاماً خاصة للعائلات والأزواج. ▪ تقديم المساعدة القانونية وخدمات المشورة والدعم النفسي للأزواج المبكرين أو المتزوجين قسراً. ▪ تعزيز دور المؤسسات الدينية التي توجه إلى تحسين رفاه مؤسسة الأسرة من خلال تجسيد الدور قيم العمل الصالح، والاتقان، وتقوية الأداء بناء على توجيهات الدين. ▪ تحسين ممارسات جمع البيانات المتعلقة بانتشار مشكلات الرعاية الصحية التي تؤثر على رفاهية الأسرة وازدهارها. ▪ تشجيع خدمات وتدخلات المؤسسة الطبية والصحية الخاصة بالصحة العقلية الموجهة نحو الأسرة وآليات الدعم - وخاصة الآليات التي تستخدم العلاقات الأسرية بين الأجيال لرعاية الأفراد المعاقين ذهنيا ونفسيا وعقلياً. ▪ تعزيز الحوار مع المنظمات غير الحكومية في دعم رفاه وازدهار مؤسسة الزواج والأسرة من خلال المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. ▪ إطلاق منصات للوساطة في الحوارات بين الشباب وعائلاتهم حول الموضوعات التقليدية والمعاصرة. ▪ تطوير برامج مجتمعية للعائلات لتعزيز العلاقات بين الشباب والأسرة. ▪ زيادة الوعي بمزايا الشيخوخة النشطة وآثارها على الأسرورفاهها. ▪ تصميم سياسات لتعزيز فكرة تقاسم المسؤوليات في الأسرة بين الرجل والمرأة من أجل تحسين رفاه الأسر. ▪ التعامل مع سوء التصرفات والتحيزات بشأن مشاركة الأب ودور الأب في الحفاظ على القيم العائلية. ▪ تشجيع الآباء على المشاركة في حياة أسرهم وأطفالهم من خلال البرامج والأنشطة المجتمعية التي تجمع الأسر والأطفال والآباء معًا. ▪ تحسين آليات جمع البيانات والرصد على مستوى منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بمختلف أشكال العنف وتأثيرها على الأسر ورفاهها. ▪ زيادة الوعي بشأن حظر العنف الأسري من قبل الإسلام والأحكام القانونية والقواعد الاجتماعية.

• يتعين على منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء تخصيص ميزانية محددة لتعزيز التعاون من أجل تطبيق الإستراتيجيات والبرامج والمبادرات الخاصة بمؤسسة الزواج والأسرة. كما ينبغي أن يكون هذا الاستخدام للميزانية موجهاً نحو مشاريع وبرامج تكون مؤثرة وداعمة للدول الأعضاء المستحقة، ويكون لها أثر في تقوية مؤسسة الزواج والأسرة.	**المجال/ الهدف الإستراتيجي 6: تعزيز الشركات والتعاون في تطبيق سياسات تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء**
• إنشاء شبكات وروابط مع الهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة، نظامها الإيكولوجي وتمكينهما وتعزيزهما. وعلى هذا النحو، ستكون هناك آلية للإبلاغ والترويج عن أثر التعاون وبرامج الأسرة المشتركة وتقييمه.	
▪ إشراك الشركاء المحليين مثل: قادة المجتمع والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية في مختلف الدول الأعضاء في برامج ومشاريع التمكين والتنمية المتعلقة بالأسرة والزواج. كما ينبغي أن تكون هناك آلية لتقييم مشاركة أصحاب المصلحة والشركاء في برامج ومشاريع تمكين الأسرة.	
▪ وضع تدابير وآليات فعالة للتعاون والتنسيق بين الإدارات والوكالات الحكومية وغير الحكومية بشأن التنفيذ الفعال والمهني لخدمات وبرامج تمكين وتنمية الأسرة. ولهذا السبب ينبغي تعزيز الحكامة وإدارة الزواج ومؤسسة الأسرة وتعزيز السياسات الحكومية ودعمها.	
▪ تحسين دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من أداء دورها في التنمية المجتمعية. ومن ثم فالمطلوب هو تصميم وتنفيذ المنصات والمبادرات المشتركة لتفعيل أدوار كل صاحب مصلحة من المتعاملين والمستفيدين.	
▪ إنشاء شراكات فعالة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتوحيد الجهود في دعم الأسرة للاضطلاع بدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	
▪ إطلاق منصات نوعية محددة لمعالجة القضايا المتعلقة بالزواج والأسرة وذلك بمشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة في الدول الأعضاء. إنشاء قنوات اتصال ثابتة ومستدامة بين الوزارات والوكالات والجهات الفاعلة ذات الصلة فيما يتعلق بقضايا الزواج والأسرة على مستوى الدول الأعضاء.	
▪ تطوير منتديات نوعية متخصصة يمكن فيها مناقشة قضايا وتحديات الزواج والأسرة في مختلف الدول الأعضاء وتكون لها تنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي من أجل وإيجاد حلول متبادلة وتنفيذها لصالح مؤسسة الزواج والأسرة.	
▪ الاستفادة من التقنيات الجديدة لبناء وسائل تواصل فعالة من حيث التكلفة وتوفير صوت لعدد متزايد من الجهات الفاعلة بشأن القضايا المتعلقة بالأسرة والزواج. وسيوفر هذا التواصل الفرص للعديد من الشركاء المعنيين بالنهوض بقضية الزواج وتمكين مؤسسة الأسرة.	
▪ تطوير برامج على مستوى منظمة التعاون الإسلامي للأسر والأزواج؛ حيث يمكن للعائلات المختلفة من مختلف دول منظمة التعاون الإسلامي الالتقاء وتبادل الأفكار وأفضل الممارسات وبرامج التمكين المشتركة. (برامج التبادل العائلي).	
▪ بناء منصة إقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل توجيه مؤسسة الزواج والأسرة في القضايا المشتركة بين الدول الأعضاء. كما ينبغي أن تتألف المنصة الإقليمية من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من المؤثرين المحليين إلى القطاع الخاص. وتعمل هذه المنصة على توفير فرص للتعاون ومشاركة الموارد التي تقود برامج تمكين الأسرة المشتركة.	

▪ إنشاء مهرجانات لصالح قضايا مؤسسة الأسرة والزواج على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، ومنتديات لتبادل المعرفة الخبرة، وأيام خاصة مكرسة بشكل مباشر لمعالجة قضايا الأسرة والاحتفال بنجاح وإنجازات الأسر في العالم الإسلامي.	
▪ تعزيز التعاون بين البلدان الإسلامية وإقامة شراكات في المسائل التي تهم تمكين الأسرة وتنميتها على المستوى الدولي مثل الأمم المتحدة.	
▪ تتبع ورصد تنفيذ استراتيجية منظمة التعاونر الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. وتقديم الدعم للدول التي تحتاج إلى المساعدات من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية.	
▪ تتبع ورصد تنفيذ استراتيجية منظمة المؤتمر الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. وتقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء التي تحتاج إليه من أجل التنفيذ السهل للاستراتيجية.	
• يتعين على المنظمة والدول الأعضاء تخصيص ميزانية محددة للقضايا المتعلقة بوضع وتطبيق التشريعات والسياسات والقوانين الخاصة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة.	**المجال/ الهدف الإستراتيجي 7: تقوية وإدارة مؤسسة الزواج والأسرة من خلال التشريعات، والسياسات والقوانين وآليات الحكامة الجيدة**
• تحسين أو تطوير التشريعات التي تمنع الممارسات الضارة التي تؤثر سلبا على مؤسسة الزواج والأسرة مثل زواج الأطفال.	
▪ تقديم الخدمات القانونية للأفراد المتأثرين سلبًا في القضايا المتعلقة بالأسرة والزواج.	
▪ تجريم العنف ألسري بجميع أشكاله باتخاذ الترتيبات القانونية اللازمة.	
▪ تطوير برامج تدريبية للعاملين في القضاء حول كيفية التعرف على ضحايا العنف الأسري والتعامل معهم بشكل فعال.	
▪ ضمان إنفاذ الأحكام القانونية وتدابير السياسة المتبعة لمكافحة العنف الأسري.	
▪ تطوير آلية لتتبع القضايا القانونية المتعلقة بالعائلات والزواج لفهم القضايا والتحديات بشكل أفضل وتطوير حلول فعالة لها.	
▪ تعزيزر إشراك أفراد الأسرة في عملية الخروج بقانون الأسرة والتشريعات.	
▪ التأكد من أن القوانين المتعلقة بشؤون الأسرة تشمل القواعد المناسبة لحماية الأسرة ووضع التدابير المناسبة لضمان أن القانون مناسب وتسهيلات إنشاء الحقوق وتنفيذها.	
▪ تشكيل مجموعات أو وحدات بحثية متخصصة للشروع في البحوث والدراسات المتعلقة بتشريعات الأسرة لضمان وجود تقييم مناسب وتحليل واقعي لوضع الأسرة وسياقها قبل وضع قوانين جديدة.	
▪ استخدام التكنولوجيات الجديدة وأساليب الإدارة الفعالة لحل مسائل الإدارة المتعلقة بمؤسسة الزواج والأسرة.	
▪ تحسين الخدمات الحكومية للأسرة ودعم برامج التنفيذ والمراقبة الفعالة.	
▪ تحسين التنسيق بين الوكالات الحكومية وغير الحكومية بشأن الخروج بتشريعات وسياسات محددة تتعلق بمؤسسة الزواج والأسرة.	
▪ التأكد من أن التشريعات والسياسات والقوانين تتوافق مع الجهود الاجتماعية والمجتمعية والثقافية.	
▪ زيادة الوعي بين الأسر والأزواج بشأن حقوقهم القانونية من خلال الحملات التوعوية.	

• يتعين على منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء تخصيص ميزانية محددة لتعزيز ثقافة التنمية المستدامة من خلال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة.	**المجال/ الهدف الإستراتيجي 8: تعزيز وترويج تنظيم مؤسسة الزوج والأسرة من خلال فعاليات التنمية المستدامة**
• تعزيز برامج التوعية والحملات التثقيفية بشأن الحاجة إلى ثقافة الاستدامة.	
▪ تقديم الأموال والدعم لزيادة العدالة الاجتماعية بين أفراد الأسرة.	
▪ زيادة الإنتاجية الاقتصادية وتعزيز ثقافة الأعمال الأسرية لتشجيع الإنتاجية والاكتفاء الذاتي.	
▪ ربط أهداف تنمية الأسرة وتمكينها بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.	
▪ استخدام منصات التعليم والإعلام لتعزيز الوعي وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للأسرة.	
▪ دعم البرامج التعليمية والاجتماعية لتعزيز ثقافة الحفاظ على البيئة وحمايتها في الأسرة.	
▪ تعزيز التعليم الديني في مسائل الحفاظ على البيئة والحفاظ عليها حسب تعاليم الإسلام.	
▪ توفير برامج التنمية المستدامة للأسر.	
▪ وضع سياسات وتشريعات وحوافز تعزز وتقوي إدارة الأسر وترغب في أن تصبح جزءًا من التنمية المستدامة.	
▪ يتعين على منظمةرالتعاون الإسلامي والدول الأعضاء تخصيص ميزانية محددة لدعم أسر المهاجرين واللاجئين المسلمين وكذلك الأسر المسلمة في بلدان الأقليات	**المجال/الهدف الاستراتيجي 9: تقديم الدعم للأقليات المسلمة وأسر المهاجرين واللاجئين ومناطق الصراع**
▪ تطوير آليات جمع البيانات والإبلاغ والمراقبة من أجل قياس احتياجات الأسر المهاجرة بشكل أفضل في البلدان المضيفة.	
▪ تطوير برامج التعليم والتدريب على المستوى الوطني وداخل الدول الأعضاء لعائلات المهاجرين والمهاجرين لإعدادهم لمواجهة التحديات المرتبطة بالتكيف مع بيئة جديدة.	
▪ إنشاء مراكز لتجمعات المهاجرين يمكنها من توفير الخدمات الثقافية والدينية التي تساعد على حماية مؤسسةالزواج والأسرة.	
▪ تطوير آليات لإبلاغ الأسر المهاجرة بحقوقها ومسؤولياتها.	
▪ دعم أسر المهاجرين واللجوء، وتزويدهم بالاحتياجات والخدمات اللازمة مثل المالية، والرعاية الصحية ، والتعليم ، والرعاية الاجتماعية ، وتقديم المشورة الأسرية والإرشاد.	
▪ تصميم خطط لمنع مثل هذه الهجرة السلبية وتشريد الأسر، مما يسبب لهم مشاكل ثقافية ودينية واجتماعية وقانونية وثقافية هائلة.	
▪ إنشاء صناديق الدعم المالي لأسر المهاجرين والملاذ لضمان رفاهيتهم ومعايير جودة حياتهم من خلال مساهمة القطاع الخاص والبنوك الإسلامية.	
▪ الاستفادة الفعالة من الأموال الواردة من الزكاة والتبرع والأوقاف لدعم المشاريع والبرامج الخاصة بأسر المهاجرين والمهاجرين.	
▪ صون وحماية الحقوق الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لعائلات المهاجرين واللاجئين خارج دول منظمة التعاون الإسلامي في المنتديات والهيئات الإقليمية والدولية.	
▪ يتعين على منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء تخصيص ميزانية محددة لدعم أسر المهاجرين واللاجئين المسلمين وكذلك الأسر المسلمة في بلدان الأقليات	**المجال/ الهدف الاستراتيجي**

10: تطوير وتنفيذ مبادرات نوعية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة	▪ تطوير آليات جمع البيانات والإبلاغ والمراقبة من أجل قياس احتياجات الأسر المهاجرة بشكل أفضل في البلدان المضيفة. ▪ تطوير برامج التعليم والتدريب على المستوى الوطني وداخل الدول الأعضاء لعائلات المهاجرين والمهاجرين لإعدادهم لمواجهة التحديات المرتبطة بالتكيف مع بيئة جديدة. ▪ إنشاء مراكز لتجمعات المهاجرين يمكنها من توفير الخدمات الثقافية والدينية التي تساعد على حماية مؤسسة الزواج والأسرة. ▪ تطوير آليات لإبلاغ الأسر المهاجرة بحقوقها ومسؤولياتها. ▪ دعم أسر المهاجرين واللجوء، وتزويدهم بالاحتياجات والخدمات اللازمة مثل المالية، والرعاية الصحية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية ، وتقديم المشورة الأسرية والإرشاد. ▪ تصميم خطط لمنع مثل هذه الهجرة السلبية وتشريد الأسر، مما يسبب لهم مشاكل ثقافية ودينية واجتماعية وقانونية وثقافية هائلة. ▪ إنشاء صناديق الدعم المالي لأسر المهاجرين والملاذ لضمان رفاهيتهم ومعايير جودة حياتهم من خلال مساهمة القطاع الخاص والبنوك الإسلامية. ▪ الاستفادة الفعالة من الأموال الواردة من الزكاة والتبرع والأوقاف لدعم المشاريع والبرامج الخاصة بأسر المهاجرين والمهاجرين. ▪ صون وحماية الحقوق الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لعائلات المهاجرين واللاجئين خارج دول منظمة التعاون الإسلامي في المنتديات والهيئات الإقليمية والدولية.